الدورة التشريعية الثالثة لمجلس الشورى الوطني الايراني

٦ كانون الاول عام ١٩١٤ – ١٤ كاشنون الاول عام ١٩١٥م

دراسة في محاضر وقوانين المجلس

الاستاذ المساعد الدكتور
احمد شاكر عبد العلاق
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

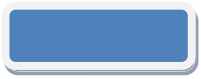

الدورة التشريعية الثالثة لمجلس الشورى الوطني الايراني

٦ كانون الاول عام ١٩١٤ – ١٤ كاشنون الاول عام ١٩١٥م

دراسة في محاضر وقوانين المجلس

The third session of the Iranian National Consultative Council

December 6, 1914 – December 14, 1915

Study in the minutes and laws of the Council

الاستاذ المساعد الدكتور
احمد شاكر عبد العلاق
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب
ahmedalalaq@gmail.com

المقدمة:

أعلنت الحكومة الايرانية الحياد الرسمي منذ الايام الاولى لاندلاع الحرب العالمية الاولى ،غيرانه لم يجد نفعاً امام الخصائص والميزات التي تمتلكها البلاد من موقع جغرافي مهم وموارد اقتصادية هائلة مما كان سبباً في صراع الدول الاوربية وهي كل من بريطانيا وحليفاتها والمانيا وحليفاتها للسيطرة على ايران فتحولت البلاد حولتها إلى إحدى حلبات الصراع الدولي على اثره تكبّدت إيران خلال سنوات الحرب خسائر مادية وبشرية جسيمة، انعكست سلباً على واقع عمل السلطتين التنفيذية والسلطة التشريعية ، بل وحتى بالنسبة لسلطة البلاط التي مثلها الشاه احمد قاجار عاشت في تخبط دائم وكانت تدور في حلقة مفرغة . يعد مجلس الشورى الوطني من بين ابرز مؤسسات النظام السياسي في ايران ، وبالرغم من قصر عمر الدورة التشريعية الثالثة التي عاصرت احداث الحرب والتيلم تتجاوز عام واحد (٦ كانون الاول عام ١٩١٤ – ١٤ كانون الاول عام ١٩١٥م) غير ان اعضائها حاولوا بشتى الوسائل والطرق العمل على تخفيف حدة الازمات التي كانت تعصف بالبلاد بين الحين والاخر ومعالجتها وفقاً للواقع وتبعاً لطبيعة الظرف السياسي ، وقد جاء البحث ليركز على

عمل المجلس خلال هذه المدة القصيرة وبيان دور نوابه في معالجة الاوضاع القائمة والظروف المعقدة داخلياً وخارجياً ، ولعل من الاسباب المهمة التي دفعتنا لتناول تاريخ هذه المؤسسة خلال هذه المدة هو انها بالرغم مما كانت تعانيه من ضغوط داخلية وخارجية غير انها تمكنت كما سنرى في ثنايا البحث من الخروج بقرارات مصيرية على جميع الصُعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعليه شكل دور المجلس الوطني نقطة تحول في تاريخ عمل المؤسسة التشريعية في ايران خلال السنوات اللاحقة ، لان كثير من القوانين التي صيغت في السنوات المتعاقبة كانت قد وضعت اسسها خلال هذه الدورة .

قسم البحث مقدمة وثلاثة مباحث تناول المبحث الاول افتتاح الدورة التشريعية الثالثة ، دراسة في الظروف وسير الانتخابات ، فيما جاء المبحث الثاني ليسلط الضوء علىموقف المجلس الوطني من التطورات السياسية ، وتناول المبحث الثالث تشريعات وقوانين المجلس الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، واخيراً جاءت الخاتمة لتغطي ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث في بحثه .

اعتمد البحث على محاضر مجلس الشورى الوطني بالدرجة الاساس والتي عثدت وثائقاً تاريخية مهمة للغاية ومصدراً من مصادر دراسة تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، فبعد الاطلاع على جميع جلسات الدورة الثالثة البالغة (٧٩) جلسة اتضح لنا مدى عمق الازمة السياسية التي كانت تمر بها البلاد ومدى شراسة الصراع السياسي بين القوى والاحزاب السياسية في سبيل تنفيذ اجندات خارجية مثلت وقتها طرفي النزاع الدولي (كتلتي الحلفاء والوسط) وقد حوت تلك المحاضر معلومات غاية في الاهمية والدقة بخصوص جميع القضايا والمسائل المصيرية التي مرت بها ايران خلال سنوات الحرب اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ،كما اعتمد البحث على قوانين الدورة التشريعية الثالثة وهي تمثل وثائق تاريخية غاية في الاهمية نهل منها الباحث مادته الاساسية لبيان نصوص القوانين والتشريعات التي كانت قد صيغت ونوقشت داخل قبة المجلس ، بالاضافة الى مجموعة من المصادر الفارسية التي اكملت شكل البحث ومنهجيته من الناحية التاريخية .

المبحث الاول : افتتاح الدورة التشريعية الثالثة ، دراسة في الظروف وسير الانتخابات

شكل اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤م نقطة تحول مهمة في تاريخ علاقات ايران الخارجية، فأيران بموقعها الجغرافي والاستراتيجي المميز وما تمتلكه من موارد طبيعية كانت تمثل ساحة صراع مهمة بالنسبة لقادة اوربا . فالحكومتين البريطانية وحكومة روسيا القيصرية

اللتان كانتا تتزعمان كتلة الحلفاء ابان الحرب وصاحبتا السيادة التقليدية في البلاد[١] كانتا تحاولان استغلال امكانيات البلاد خدمة لديمومة ماكينة الحرب وللمجهود الحربي ضد كتلة الوسط بزعامة المانيا والدولة العثمانية التي تشترك مع ايران وروسيا بحدود جغرافية طويلة[٢] لذا فأن احكام السيطرة على ايران يسهل مهمة الحلفاء في توجيه ضربة قاصمة للدولة العثمانية وبالتالي انهاء وجودها السياسي في جميع الولايات العربية وهو ما حدث بالفعل[٣].

منذ الايام الاولى لاعلان الحرب اعلنت الحكومة الايرانية سياسة الحياد لضمان بقاء اراضيها بعيدة عن نيران الصراع الدولي وتداعياته ، وجاء ذلك على لسان رئيس الوزراء مستوفي الممالك[٤] الذي اعلن في الاول من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٤م ان ايران تنأى بنفسها عن الحرب ومجرياتها[٥] . في ظل ظروف الحرب المضطربة بدأت اعمال الدورة الثالثة لمجلس الشورى الوطني وقد شغلت المدة الممتدة ما بين السادس من ايلول عام ١٩١٤م ولغاية الثالث من تشرين الثاني عام ١٩١٥م وقد توقفت خلال هذا التاريخ ، بسبب تداعيات الحرب العالمية على البلاد والصراع الذي كان قائماً بين القوى السياسية الايرانية من جهة وبين القوى الاوربية من جهة اخرى .

وبالنسبة لطبيعة سير انتخابات هذه الدورة فبالرغم من تنظيم عمل هيئات الرقابة والاشراف على سير انتخابات المجلس الوطني جهودها"**الاستثنائية**"[٦]، الا ان ظاهرة تزوير الانتخابات و التأثير على رأي الناخبمادياً واجتماعياً كان ابرز ما ميز انتخابات هذه الدورة . فعلى سبيل المثال ، قدم اهالي مدينة شهريار من توابع مدينة كرج شمال ايران شكوى الى لجان الاشراف على الانتخابات بخصوص عدم انتظام طريقة الاقتراع في دائرتهم الانتخابية وتلاعب رشيد السلطان حاكم الولاية بنتائج الانتخابات والتاثير على الناخبين، وقد طالب الاهالي ارسال ممثلين حكوميين لاجراء التحقيق في ملابسات الشكوى وبيان الخروقات الواردة فيها[٧]، كذلك قدم اهالي ولاية بارفروش ضمن اقليم مازندران شكوى الى لجان الاشراف حول تدخل بعض الاشخاص المحسوبين على السلطة بالانتخابات والتاثير على سيرها لصالح مرشحيهم[٨] ، كمابعث عدد من علماء مدينة همدان[٩] برقية الى رئاسة مجلس الوزراء طالبوه برفع ما اسموه بـ "**الظلم الذي تعرض له الاهالي**" بخصوص اقدام امير انتظام حاكم الولاية بالتلاعب في نتائج الانتخابات لصالح عدد من زعماء العشائر ومن المحسوبين على احزاب ايرانية[١٠]. وبالرغم من حالات التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات وكمية الشكاوي التي ارسلت

الى الجهات المعنية الا ان عملية سير انتخابات الدورة الثالثة استمرت واكتملت واصبح المجلس مهيأ لافتتاح ابوابه.

خلال افتتاحية الجلسة الاولى بتاريخ الخامس من كانون الاول عام ١٩١٤مالقى احمد شاه قاجار[١١]خطاب العرش[١٢]اكد فيه على التزام حكومة بلاده سياسة الحياد والمحافظة على علاقاتها الودية مع جميع اطراف الحرب وقال "**ان اواصر الصداقة التي تربطنا مع الدول المتحاربة لازالت قوية**"[١٣]كما تناول خطابه التاكيد على استكمال اجراءات سبل تحقيق الامن والسلم الداخلي، و الدعوة الى ضرورة تحديث وتطوير المؤسسة العسكرية بمختلف صنوفها، وتنظيم عمل المحاكم القضائية، والعمل على تطوير قطاع التعليم ، وتوسيع عمل المؤسسات والدوائر الخدمية ، والنهوض بمستوى قطاعات التجارة والزراعة والصناعة ،وقد حظي خطاب الشاه بتاييد واسع من لدن اعضاء المجلس الوطني الذين اكدوا على ضرورة التزام ايران سياسة الحياد لضمان تجنب البلاد ويلات الحرب والمحافظة على استقلالها[١٤] .

ضم المجلس خلال الدورة التشريعية الثالثة (١١٥) نائب مثلوا جميع الولايات الايرانية ومن مختلف طبقات وقوميات المجتمع الايراني[١٥] وتنوعت توجهاتهم السياسية والحزبية ، فظهر الحزب الديمقراطي[١٦] الذي حصل على ٣١ مقعد والحزب المعتدل[١٧]حصل على ٢٩ مقعد ، فيما حصلت الهيئة العلمية وهي حزب مؤلف من عدد من رجال الدين وطلبة الحوزة العلمية وابناء البازار بزعامةاية الله السيد حسن مدرس[١٨] على ١٤ مقعد، وحصل المرشحون المستقلون على ٢٠ مقعد[١٩] كما تنوعت الخلفية الاجتماعية لاعضاء المجلس بين تجار وفلاحين وارباب عمل وحملة شهادات وخريجي التعليم الديني ولكن بنسب متفاوتة ، اذ مثل الملاك ما نسبته ٢٩% من مجموع اعضاء المجلس ، فيما مثل التجار ٧% ورجال الدين ٣١% واصحاب الاعمال الحرة ١٢% فيما مثل رجال السياسة ٢٧% من مجموع اعضاء المجلسفيما شكل خريجي التعليم التقليدي ما نسبته ١٣% واصحاب التعليم المدرسي التقليدي ٢١% وحملة الشهادات العليا ٤% فيما شكل حملة الشهادات الجامعية ١٣% من مجموع اعضاء المجلس[٢٠].

خلال الجلسة الاولى تم انتخاب كبير السن عباس قلي سهم الملك رئيساً للمجلس فيما تم انتخاب كل من نجف قلي ميرزاوسيد مهدي فرخ وميرزا اسد اله خان ومحمد تقي بهار[٢١] لسكرتارية المجلس ، وقد تولت هذه الهيئة ادارة الجلسة وشرعت بانتخاب الهيئة الرئاسية المؤقتة ، اذ تم انتخاب مؤتمن الملك[٢٢] رئيساً للمجلس واقا صادق سردار معتمد نائباً اول و اقاصادق

منتصر السلطاننائباً ثان فيما تم الابقاء على اعضاء سكرتارية المجلس[٢٣] ، واستناداً الى المادة الخامسة عشر من النظام الداخلي لمجلس الشورى الوطني[٢٤] تم انتخاب اللجان النيابية الست **(لجنة الشؤون الخارجية ، لجنة الشؤون الداخلية ، اللجنة العسكرية ، لجنة العدل ، اللجنة المالية ، لجنة المعارف)**[٢٥].

لم يغفل المجلس خلال جلساته الاولى النظر بمحتوى الشكاوي والتقارير التي سجلتها لجان الاشراف على الانتخابات بخصوص التلاعب وحالات التزوير والتدخل من قبل مرشحي بعض الاحزاب السياسية والزعامات العشائرية ، وقد شُكلت لجان نيابية مهمتها فحص وتدقيق اوراق اقتراع من سُجلت بحقه شكوى . فخلال الجلسة الثانية الي عقدت يوم السابع من كانون الاول عام ١٩١٤م دُققت اوراق اعتماد كل من النائب صدر الممالك والنائب الشيخ محمد حسين عن دائرة استراباد و النائب وقار السلطنة وامير نظام وسردار سعيد ونواب اخرون عن دوائر قزوين وهمدان وبوشهر ، وبعد فحص اوراق اقتراع اولئك النواب وتدقيق تقارير وزارة الداخلية والتحقيق مع الموظفين المكلفين بمراقبة صناديق الاقتراع في تلك الدوائر الانتخابية تم التصويت على قبول عضويتهم وبطلان الشكاوي المقدمة ضدهم [٢٦] .

وفي السياق ذاته وخلال الجلستين الثالثة التي عقدت يوم السادس من كانون الثاني عام ١٩١٥م والجلسة الرابعة التي عقدت يوم العاشر من الشهر نفسه ، واصل المجلس قراءة وتدقيق اوراق اعتماد من قدمت بحقهم شكاوي منهم النائب عماد السلطنة والنائب عبد الحسين خان سردار معظم واخرون ،غير ان لجان مراقبة الانتخابات قدمت تقارير ونتائج دراسات وفحص لاوراق الاقتراع اكدت صحة انتخاب النواب وجرى الاعتماد على ما جاء بتلك التوصيات والتصويت على صحة انتخابهم[٢٧] . وخلال جلسة يوم الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩١٥م ادى جميع نواب المجلس يمين القسم والذي جاء فيه **(اقسم بالله العلي العظيم ان احرص على ان تبقى حقوق المجلس وحقوق الملكية في ايران محمية وفقاً للدستور الاساسي للدولة وان ابذل قصارى جهدي لاكون صادقاً وامينا لملك البلاد وان لا اخون حقوق الامة بعيداً عن مصالحي الخاصة)**[٢٨] .

واصل المجلس ترتيب وتنظيم عمله الاداري واستكمال بقية اجراءات فحص اوراق اقتراع عدد من الدوائر الانتخابية التي قدمت بحقها شكاوي وشهدت عمليات تلاعب بنتائج الانتخابات . فخلال جلسة يوم العشرين من كانون الثاني تمت قراءة اوراق اعتماد الدكتور لقمان ممثل الطائفة اليهودية[٢٩] وتم فحص جميع اوراق اعتماده

البالغ عديدها ٨٣٥ صوت من مجموع ١٤٢٠ صوت وبعد التأكد من سلامة وصحة تلك الاوراق تمت المصادقة على انتخابه ممثلاً عن يهود ايران[٣٠] وخلال جلسة يوم الرابع والعشرين من الشهر نفسه اطلع المجلس على فحوى الشكوى الواردة من مدينة نائين ضمن محافظة اصفهان بخصوص انتخاب النائب ميرزا سليمان خان وقد ورد في التقرير ان المومأ اليه كان قد استخدم نفوذه الشخصي وعلاقاته الاجتماعية للتأثير على الرأي العام بالتعاون مع معاضد السلطنة نائب حاكم المدينة ، وطالب المشتكون عزل الاخير من منصبه لتجاوزه صلاحياته وخروجه عن سياق النظام الانتخابي المتبع في البلاد وترك التصويت على اعتماد النائب محل الشكوى على عاتق اعضاء المجلس عبر تشكيل لجان تدقيقية[٣١] ، وفي السياق ذاته وخلال جلسة يوم التاسع من شباط تمت مراجعة اوراق اعتماد النائب عن مدينة همدان ميرزا محمد علي خان وبعد تدقيق نص الشكاوي المقدمة بحقه وفحص اوراقه البالغة ٢٨٠٤ من مجموع ٧٢٥١ تم التصويت على قبول عضويته بعد ان قدمت لجان الاشراف على الانتخابات طعنها بالتقارير الواردة من اهالي همدان وصحة ما جاء في طريقة انتخابه[٣٢] وفي السادس عشر من الشهر نفسه تلت لجنة مراقبة الانتخابات اوراق اعتماد النائب شيخ الملك ممثل مدينة سيرجان احدى توابع كردستان شمالي ايران وبعد فحص الاصوات التي حصل عليها والتي كان مجموعها ١٣٢٧ صوت وقراءة جميع برقيات الشكاوي التي وردت من قبل اهالي سيرجان تم التصويت على قبول عضويته من قبل اغلب اعضاء المجلس[٣٣] . ويبدوا ان عمل لجان مراقبة الانتخابات كان مخترقاً من قبل الاحزاب والتيارات السياسية والزعامات القبلية ، فمن غير المحتمل ان جميع برقيات وعرائض الشكاوي التي قدمت بحق هؤلاء النواب كانت غير دقيقة ، فعلى اقل تقدير يمكن ان نقول ان واحدة من تلك الشكاوي يجب ان تكون صحيحة .

استمرت لجنة الاشراف على الانتخابات النظر في الطعون المقدمة بحق اقتراع عدد من نواب المجلس ، فخلال جلسة يوم الثامن من نيسان عام ١٩١٥م ، اطلع اعضاء المجلس على تقرير الدائرة الانتخابية لمدينة قوجان احدى مدن شمال ايران تضمن شكوى مقدمة من الاهالي بخصوص تزوير انتخابات المدينة لصالح النائب سردارد معظم ، وبعد النظر في التقرير الذي أُعد من قبل اللجان النيابية ذات العلاقة بأن جميع الاصوات التي حصل عليها المومأ اليه والبالغة ٢٤٧٨ صوت من مجموع ٣٨٥٩ صوت كانت صحيحة وان طريقة انتخابه متوافقة مع نظام الانتخابات ولا تشوبها اية شائبة وعليه تمت المصادقة على ما جاء بالتقرير الاخير ،

كما قدمت لجنة الاشراف على انتخابات جنوب ايران تقرير حول انتخابات دائرة مدينة ساوة وبيان مدى صحة اوراق اعتماد ممثل المدينة النائب ميرزا عيسى خان وقال التقرير ان المومأ اليه كان قد حصل على ٣٠٥٦ صوت من مجموع ٨٨٩٤ صوت بشكل قانوني ، كما تليت اوراق اعتماد النائب معتمد التجار ممثل مدينة بوشهر ، بعد ان قدم الاهالي شكوى بحقه افادت بأنه كان قد استخدم نفوذه الاجتماعي والمالي للتأثير على رأي الناخبين[٣٤] . كما شهدت جلسات يوم الخامس عشر من نيسان و الثاني والعشرين من حزيران و السابع من اب العاشر من اب الثالث والعشرين من ايلول والرابع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩١٥م ، استماع المجلس الى تقارير لجان مراقبة الانتخابات الذي تضمن مجموعة من الشكاوي للطعن بانتخاب عدد من النواب وقد تمحورت نصوص الشكاوي بأن طرق انتخاب بعض النواب لم تطابق نص القانون الاساسي للدولة وتخالف قانون الانتخابات ، وان وزارة الداخلية كان لها دور في التثقيف لانتخاب بعض الاشخاص وتفضيلهم على اشخاص اخرين وان الوزارة لم تأخذ بعين الاعتبار الاحتجاجات والشكاوي التي قدمت وقتها من قبل الاهالي بخصوص تدخل اولئك المرشحين في الانتخابات وتزويرها[٣٥] .

وهكذا لم يشأ المجلس ان يغض الطرف عن تقارير الشكاوي وبرقيات الاحتجاج التي كانت ترد الى رئاسته بخصوص انتشار مظاهر التزوير والتلاعب بالانتخابات او التأثير على رأي الناخب واستمرت في عملية التدقيق بالاعتماد على تقارير لجان الاشراف على الانتخابات ، غير ان الملاحظ ان اغلب طعون الشكاوي كانت قد ذهبت ادراج الرياح ولم يؤخذ بها بل العكس تم تأكيد بطلان ما جاء فيها ، وهذا الامر يرجع الى سببين ، لعل الاول وكما ذكرنا يكمن في اختراق عمل اجهزة الرقابة من قبل ممثلي الاحزاب الايرانية ، او ان مجلس الشورى الوطني كان على عجالة من امره ولم يشأ ان يترك الباب مفتوحاً امام استمرار تلقي برقيات شكاوي وطعون في ظل الظروف المعقدة التي كانت تواجهها ايران خلال سنوات الحرب العالمية ، فعلى جدول اعماله قضايا ومسائل اهم واعمق تمس حياة الفرد اليومية .

المبحث الثاني : موقف المجلس الوطني من التطورات السياسية

مع بداية الحرب العالمية الاولى كان مجلس الشورى الوطني معطلاً بشكل تام وكانت السلطة التنفيذية وحدها من تدير شؤون الدولة تزامن معها تتويج احمد شاه ملكاً على البلاد بعد ان بلغ السن القانونية فأدى اليمين الدستورية يوم الحادي والعشرين من تموز عام ١٩١٤م[٣٦] وقد

كلف مستوفي الممالك بأعادةتشكيل الحكومة الجديدة في ليلة الثامن عشر من اب من العام نفسه[٣٧] . وبحسب السياقات الدستورية كان على رئيس الوزراء المكلف ان يعرض اسماء تشكيلته الوزارية على المجلس الوطني لنيل الثقة والمصادقة على برنامجها الحكومي[٣٨] . ففي العشرين من شباط عام ١٩١٥م قدم مستوفي الممالك كابينته الوزارية[٣٩] وبرنامج حكومته الى المجلس الوطني وقد تلا رئيس الوزراء نص البرنامج وفيه دعوة صريحة لاعضاء السلطة التشريعية بمساندة الحكومة الايرانية الجديدة في ظل الظروف العصيبة التي كانت تواجهها البلاد كما طالب مستوفي الممالك توفير مستلزمات تنفيذ البرنامج الحكومي الذي تضمن التأكيد على مراجعة جميع القوانين التي شرعت في المدة السابقة التي تخص الوضع المالي المزري في البلاد و وضع الخطط لاصلاحها ، من ضمنها اجراء تعديل في فقرات الموازنة العامة للدولة ، و وضع البرامج والخطط الكفيلة برفع المستوى المعاشي للفرد ، التأكيد تجنيد قوات عسكرية اضافية مهمتها الحفاظ على الامن الداخلي سيما في المدن التي كانت قد شهدت صراع بين القوى الاوربية المتحاربة ، وتعديل هيكلية ادارة وزارة الحربية ، وتعديل بعض فقرات ومواد قانون التجنيد الالزامي وتقديمه الى رئاسة المجلس التشريعي ، الاهتمام بالجانب التعلمي والتربوي عبر انشاء سلسلة من المدارس تغطي عموم المدن والمناطق الايرانية ، الاهتمام بقطاع التجارة والعمل على مواصلة تشريع قوانين تصب في مصلحة تطوير عجلة التجارة والقطاع التجاري والسعي لاستثمار موارد البلاد الطبيعية واستكمال مشاريع الخدمات العامة من طرق وجسور وسكك حديد وبريد وغيرها[٤٠] .

كانت مشاعر وتوجهات اغلب اعضاء المجلس الوطني متوافقة مع توجهات مصالح كتلة الوسط (المانيا والدولة العثمانية) من منطلق ان الاخيرة دولة اسلامية لزاماً دعمها ومساندتها ضد الدول الاوربية ، او من باب احداث توازن بين الوجود الاجنبي في البلاد وقد ظهرت تلك المشاعر لدى الاحزاب الرئيسة كالحزب الديمقراطي والمعتدل والهيئة العلمية ، وعليه استغل الالمان هذه المشاعر وتوجيه المجلس بما يعزز من مصالحهم داخل ايران[٤١] وعرقلة المشاريعالروسية والبريطانية، وبهذه الطريقة نجح الالمان في النفاذ الى داخل المجلس وقد حققوا الخطوة الاولى وبقت الخطوة التالية الا وهي جذب حكومة طهران الى صفهم عبر قوة المجلس[٤٢].

بالمقابل هددت كل من روسيا وبريطانيا عبر برقية مشتركة ارسلت الى حكومة طهران بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة الايرانية اذا استمرت الاخيرة على موقفها السلبي ازاء تزايد

نفوذ دول الوسط[٤٣]كما بعثت الحكومة البريطانية مذكرة احتجاج الى احمد شاه مطلع اذار ١٩١٥، "**استنكرت فيها الاعمال الوحشية لعملاء المانيا**"[٤٤] بحسب ما ورد في المذكرة ، وكانت بريطانيا قد حذرت الشاه من ان عدم استتباب الامن في مناطق جنوبايرانوما لحق منضرر بالتجار البريطانيين ستكون عواقبه وخيمة من بينها ان الحكومة البريطانيةتدرس مقترح ارسال قوة عسكريةقوامها ما بين ١٠٠٠- ١٢٠٠ جندي لتامين المصالح البريطانية في ايران[٤٥].

وبناءً على تلك التطورات وتصاعد حدة الصراع بين القوى الاجنبية ، ناقش المجلس برنامج حكومة مستوفي الممالك من جديد يوم الثاني من اذار عام ١٩١٥م ، واعاد تقييم ما يمكن ان يطبق منها على ارض الواقع سيما ما يتعلق بعلاقات ايران الخارجية ، اذ شكك النائب عز الممالك عبر خطاب ادلى به بقدرة الوزارة على تحقيق اي من النقاط التي تضمنها البرنامج وقال ان على مجلس الوزراء رفع توصيات الى رئاسة المجلس الوطني بما يجب ان تتخذه الوزارة وما يجده ضروري لانقاذ البلاد من وضعها المزري ، وتمت الاشارة في خطاب النائب الى سياسة الحكومة الخارجية وقال ان على رئيس الوزراء الالتزام التام بما اعلنه ملك البلاد بحياد ايران ازاء صراع الدول الاوربية ، فيما اشار النائب عدل الملك الى ان الحكومة الايرانية كانت قد خالفت استراتيجيتها المعلنة منذ بدء الحرب العالمية الاولى وان حياد البلاد لم يكن الا مجرد شعارات اطلقتها رئاسة الوزراء لم يتحقق منها شيء[٤٦] .

وبسبب تلك المواقف والضغط الذي واجهته حكومة مستوفي الممالك في الداخل والخارج اضطر الاخير الى تقديم استقالته يوم الثالث من اذار ١٩١٥[٤٧]على اثرها كلف الشاه مشير الدولة بتشكيل الوزارة الجديدة يوم الرابع عشر مناذار من الشهر نفسه[٤٨] وفي اليوم ذاته قدم مشير الدولة تشكيلة وزارته الى رئاسة المجلس الوطني[٤٩] لنيلها ثقة النواب وخلال جلسة منح الثقة ادلى رئيس الوزراء المكلف بخطاب قال فيه ان برنامج حكومته كان قد أُعد على عُجالة "**خشية من وقوع البلاد في المحظور**" ولتدارك اصلاح بعض ازمات البلاد ، وقد اختصر خطابه بالحديث حول سياسة الدولة الخارجية وقال ان حكومته سوف تنتهج سبيل الحياد والدعوة لبناء علاقات طيبة مع جميع دول العالم ، وبخصوص اصلاح الواقع الاقتصادي قال مشير الدولة ان حكومته سوف تقوم ببناء قواعد متينة لمنظومة اقتصادية متكاملة ، و اكد انه سيعزز من سياسة تطوير وتحديث مؤسسة الجيش وقوى الامن الداخلي بما يضمن استقرار جميع مناطق ومدن ايران[٥٠] . وقد اثنى اغلب

النواب على خطابه وامتدح البعض ما جاء في برنامج الدولة و وجهوا دعواتهم لجميع الفرقاء السياسيين لتوحيد كلمتهم في سبيل انتشال البلاد من الوضع المزري ، اذ اشار النائب سليمان ميرزا اسكندري رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الى نقطة مسألة اصلاح منظومة الجيش وقوى الامن الداخلي وقال ان البلاد احوج ما تكون الى جيش قوي قادر على اعادة هيبة الدولة الى جميع الولايات ، ثم اشار قضايا اصلاح واقع عمل مؤسسات الضريبة ومحاولة انعاش الواقع المعيشي للفرد في ظل ظروف الحرب(٥١) .

وخلال جلسة يوم السابع عشر من اذار عام ١٩١٥م حصلت وزارة مشير الدولة على ثقة المجلس الوطني بالاجماع(٥٢) وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه قدم مشير الدولة برنامج حكومته للمجلس، وقد جاء في مقدمة برنامج الوزارة ان رئاسة الوزراء لخصت اهم البرامج والخطوط العريضة لاستراتيجة الوزارة الجديدة في جميع المجالات ومنها اقامة علاقات طيبة مع الدول الاوربية والاقليمية بما يتلائم وخطاب الملك الذي كان قد دعا الى اعلان حياد ايران وعدم مشاركتها في الصراع الدائر بين القوى الاوربية ، العمل على زيادة مصادر مداخيل الدولة العامة ، وتعديل بعض فقرات ومواد الموازنة العامة للدولة ، اعادة النظر بمجمل انواع الضرائب التي كانت تستحصل من المواطن بما يؤمن استمرارية استحصالها كي لا تفقد الدولة جزء حيوي من اجزاء وارداتها وبما يحقق العدالة في جبايتها من المواطن الايراني ، استكمال تشريع عدد من القوانين التي حددت حينها (قانون العقوبات ، قانون المعاملات التجارية ، قوانين الحريات العامة) والتأكيد على افتتاح اكبر قدر ممكن من المحاكم القضائية في جميع الولايات ، بما يضمن تحقيق العدل والنزاهة بعيداً عن المحسوبية والطبقية في التعامل مع اطياف المجتمع الايراني ، اصلاح المنظومة التعلمية والتربوية ومنها افتتاح عدد من المدارس واعتماد الالية الحديثة في التعليم واصلاح المناهج التعليمية وفق ما يرتئيه المجلس الوطني والسعي لاصلاح منظومة الخدمات العامة من طرق وجسور وانشاء سلسة من خطوط السكك الحديدية واصلاح انظمة البريد والتلكراف(٥٣) .

وبحسب السياقات القانونية ناقش المجلس خلال جلسة يوم التاسع والعشرين من اذار البرنامج الحكومي ، وابتدء الحديث النائب السيد حسن مدرس زعيم الهيئة العلمية عبر خطاب عقب فيه على ما جاء في محتوى البرنامج وقال "**ان محتويات البرنامج ما هو الا مسائل نظرية بعضها قابل للتنفيذ والبعض الاخر غير قابل للتنفيذ**" وانه يجب على رئاسة الوزراء ان توضح الالية او الكيفية التي بموجبها سوف يتم تنفيذ

البرنامج واضاف "**ان معظم نقاط البرنامج ما هي الا كلام فلسفي بعيد عن ارض الواقع سيما مسألة اصلاح النظام الضريبي للبلاد واصلاح الواقع المالي وزيادة مدخولات الموازنة العامة**" ، وبخصوص اصلاح موازنة الدولة اقترح النائب مدرس تخفيض مصروفات الدولة غير الضرورية وزيادة نسب الايرادات مع مراعاة عدم فرض ضرائب جديدة ترهق كاهل الفرد الايراني ، وبهذا الخصوص قدمت رئاسة المجلس جملة مقترحات من شأنها ان تنظم عمل وزارة المالية وتنعش الجانب الاقتصادي في البلاد وهي:

١-ان تكون جميع ادارة المؤسسات المالية لجميع الوزارات تحت اشراف وزير المالية شخصياً .

٢-تقسيم عملية الاشراف على المؤسسات المالية بين وزير المالية ولجنة نيابية خاصة تشكل لهذا الغرض.

٣-متابعة ومراقبة عمل مؤسسات الكمارك وادارة الضرائب العامة منعاً لحدوث اي اشكالات في عملية استحصال الضرائب في المستقبل .

٤-الاعتماد على لجان اقتتصادية مختصة اذا اريد تنظيم موازنة الدولة العامة[٥٤] .

لم تستمر وزارة مشير الدولة في عملها طويلاً ، بسبب عدة عوامل منها عدم التوفيق بين مصالح دول الحلفاء والوسط ، فالسلطة التشريعية تريد شيء والسلطة التنفيذية تحاول تنفيذ شيء اخر بعيد جداً عن توجهات نواب المجلس الذين يميل اغلبهم الى المانيا والدولة العثمانية، كما ان من بين الاسباب الاخرى الصراع الخفي بين الاحزاب والكتل النيابية مما انعكس سلباً على تطبيق محتوى برنامج الحكومة ، وعليه قدم مشير الدولة استقالة وزارته يومالخامس والعشرين من نيسان وكلف عين الدولة بتشكيل وزارة جديدة في الثلاثين من نيسان[٥٥]، غير ان الوزارة الجديدة لم تستطيع تقريب وجهات النظر بينها وبين السلطة التشريعية ، سيما بعد ان زيادة عديد العملاء والجواسيس الالمان وانصارهم بشكل اكبر من قبل، فاصبح كل من هب ودب يتحكم بمقدرات البلاد واضحى قادة وزعماء العشائر بدعم واسناد زعماء الكتل النيابية والاحزاب بل وحتى الوزراء انفسهم شكلوا عبئاً ثقيلاً على كاهل الحكومة والفرد الايراني لا يأتمرون بأوامر الحكومة المركزية ، ولعل ابسط مثال على ذلك عندما عزل وزير الداخلية عبد الحسين ميرزا فرمانفرما حاكم ولاية استراباد فخر الملك اردلان بدون علم رئيس الوزراء لمجرد انه خالفه في الراي ولم ينفذ ما امره به[٥٦] ولكن ان كان المجلس الوطني يراقب جميع تحركات السلطة التنفيذية مراقبة دقيقة وكان يتحين الفرص للانقضاض عليها والاطاحة بها ما دامت لا تمثل توجهاته ولا تشاركه الرأي وما دامت بعيدة عن توجهات كتلة الوسط ، ففي يوم السادس والعشرين من حزيران عام ١٩١٥ قدم

عشرون نائباً من نواب المعارضة استجواباً لوزير الداخلية فرمانفرما حملوه تبعات اضطراب الوضع العام وتجاوز صلاحياته[٥٧] .

ونتيجة لتسارع الاحداث وتصاعد حدة صراع القوى الاجنبية وانشغال اغلب سياسيي ايران وقادة اجهزتها ومؤسساتها وزعاماتها القبلية بتبعات ذلك الصراع ، اضطر عين الدولة الى تقديم استقالته يوم الرابع من اب عام ١٩١٥م ، ليفسح المجال امام مستوفي الممالك بتشكيل الوزارة الجديدة[٥٨] .

في يوم التكليف يوم الرابع من اب استضاف المجلس الوطني مستوفي الممالك والقى خطاب امام النواب اكد فيه استعداده لتشكيل الوزارة الجديدة في ظل ما شهدته ايران من ظروف استثنائية ، وطلب من المجلس ان يقف الى صفه ويعاضد وزارته "**لتجاوز المحن والعقبات والوصول الى بر الامان**" ، في المقابل طالب النواب من رئيس الوزراء المكلف ان يُعجل بتنفيذ جميع القوانين والتشريعات المتوقفة التي تم تشريعها خلال جلسات المجلس السابقة سيما قانون الضرائب وادارة الكمارك العامة وتنظيم عمل ادارة خزينة الدولة[٥٩] .

ان استمرار صراع القوى الاجنبية في البلاد وعدم قدرة حكومة طهران توحيد رؤية جميع القوى السياسية بما يخدم مصلحة ايران العليا كان احد اهم اسباب عدم استمرار عمل المجلس الوطني ، فعندما وجدت اغلب قيادات الكتل السياسية المؤلفة للمجلس والمؤيدة لكتلة الوسط ان الامور قد خرجت من ايديها وان البلاد مقبلة على حرب طاحنة غير قادرة على ماجاراتها ارتأت ان اقصر الطرق هو الاسراع بالانسحاب من المجلس وتشكيل حكومة مستقلة عن حكومة طهران قد تستطيع ان تشكل ورقة ضغط على الاخيرة بعد ان ينفرط عقد المجلس فكانت اخر جلسة للمجلس الوطني يوم الرابع من تشرين الثاني عام ١٩١٥م بعدها توجهت جموع المعارضة بقيادة الاحزاب النيابية (الحزب الديمقراطي ، المعتدل ، الهيئة العلمية) الى مدينة قم بتاريخ الثاني والعشرين من الشهر نفسه واعلنوا عن تشكيل حكومة مستقلة اطلق عليه (حكومة الدفاع الوطني) حظيت بدعم واسناد من المانيا والدولة العثمانية[٦٠] .

المبحث الثالث : موقف المجلس الوطني من الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية

شهدت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ايران خلال سنوات الحرب العالمية الاولى تدهوراً واضحاً في مجمل قطاعاتها، وكانت الدول الاوربية تحاول استغلال موارد البلاد لصالح ديمومة الة المعركة لصالحها ، فكثير من الاراضي الزراعية كانت قد تحولت الى اقطاعات موقوفة للقطعات العسكرية الاجنبية ودمر الكثير منها ، كما اصبحت جميع طرق

المواصلات معطلة بل ومستغلة من قبل تلك القوات ، كما قطاعات الخدمات العامة من مراكز صحية ومستشفيات وخطوط بريد و وسائل نقل اضحت هي الاخرى مسخرة بشكل تام لخدمة مصالح الدول الاوربية، ومما زاد الطين بلة ان مؤسسة الجيش كانت عبارة عن مجموعات غير منظمة متناثرة هنا وهناك قياداتها مخترقة من قبل عملاء اجانب يتحكمون بهم كيفما شاؤوا وكيفما ارادوا . لذا كان لزاماً على مجلس الشورى الوطني ان يتصدى لمجمل تلك المشكلات وان يضع الحلول والبرامج والتشريعات في سبيل تخفيف حدة الازمات التي كانت تعاني منها البلاد بين الحين والاخر .

كانت اولى المسائل التي تصدى لها المجلس مناقشة سياسة تنظيم واقع عمل المؤسسات الضريبية ، للتخفيف عن كاهل الفرد جراء ما كان يعانيه من تمييز طبقي في مسألة جباية الضرائب وزيادة نسب تلك الضرائب بين الحين والاخر ومعالجة طرق جبايتها وطرق توزيعها وتضمينها ضمن مدخلات موازنة الدولة العامة . فخلال جلسة يوم التاسع من شباط عام ١٩١٥م انتقد عدد من نواب المجلس سياسة الحكومة الضريبية وتدهور الواقع الاقتصادي للبلاد والقوا باللوم على اهمال المجلس في التصدي لمعالجة الواقع المالي والمعيشي للمواطن ، وفي سبيل وضع آلية جديدة تنظم عمل تلك المؤسسات شرع المجلس قانون (مجلس المحاسبة العامة) وذلك عن طريق تشكيل لجنة نيابية تألفت من اثنا عشرة عضواً يرأسها وزير المالية وقد حددت وظائف المجلس بـ :

١-مراقبة نفقات الدولة العامة وعمل تحريات مالية نهاية كل عام عن المدخولات والمصروفات.

٢-اجراء مطابقة بارقام النفقات المخصصة لكل وزارة مع مجموع ما خصص لها ضمن موازنة الدولة العامة .

٣-مراقبة الاموال المستحصلة جراء الضرائب والرسوم الكمركية لكل وزارة[٦١]

وفي جلسة يوم الخامس والعشرين من شباط عام ١٩١٥م ، قدمت اللجنة المالية النيابية تقرير تضمن مجموعة من التوصيات "**الجدية لانتشال البلاد من الوضع الحرج الذي تمر به**" ، تمحورت حول الغاء قوانين الضرائب القديمة وتشريع قوانين تتناسب والمستوى المعاشي للفرد في ظل ظروف الحرب العالمية ، والزام وارة المالية تطبيق قانون مجلس المحاسبة العام وانشاء هيئات مالية مستحدثة منها (الادارة العامة للضرائب المباشرة وغير المباشرة ، الادارة العامة للدين العام) تكون جميعها تحت اشراف وزارة المالية ، كما تم التأكيد على ان تأخذ لجنة الموازنة العامة دورها في تنظيم محتوى موازنة الدولة قبل اشهر من انتهاء العام المالي وتقديمها

بشكل مفصل الى رئاسة المجلس الوطني للنظر فيها والتصويت عليها[٦٢] . فالمجلس كان يخشى من تكرار ظاهرة العجز المالي التي واكبت جميع موازنات الدولة العامة خلال السنوات السابقة ، وبالتالي في مثل هكذا حالات كانت الدولة تلجأ الى الاقتراض الاجنبي لسد النقص الحاصل في الموازنة العامة وكان هذا الموضوع من بين ابرز المشكلات التي واجهت الواقع الاقتصادي والسياسي لايران . اذ كانت مشكلة العجز المالي وعدم القدرة على دفع او استيفاء مرتبات اغلب موظفي الوزارات من بين ابرز المشكلات التي واجهت المجلس الوطني خلال الدورة الثالثة ، لذلك كانت مسألة تأمين مستحقات هؤلاء الموظفين من بين الامور التي كانت مدرجة على جدول اعمال جلسات المجلس ، فخلال جلسة يوم السابع عشر من اذار ناقش المجلس طرق معالجة مستحقات قوى الامن الداخلي وقد تلت لجنة الداخلية النيابية تقرير بخصوص العجز المتراكم ضمن موازنة وزارة الداخلية البالغ ٣٢٥ الف تومان وجاء في التقرير ان وزارة الداخلية لم يصلها من المبلغ المذكور سوى عشرة الاف تومان وهو مبلغ ضئيل قياساً بمستحقات منتسبي الوزارة المتأخرة، وقد تفاعل جميع نواب المجلس مع ما جاء في مضمون التقرير ، اذ انبرى النائب سليمان ميرزا اسكندري للدفاع عن مستحقات قوى الامن وقال انه يجب على اعضاء المجلس الوطني مراعاة ظروفهم المعيشية وتامين حقوقهم لكي يتمكنوا من القيام بواجباتهم على اتم وجه ،سيما وان البلاد تواجه ازمات امنية طارئة ، واضاف ان الدولة بصدد توسيع وتطوير عمل المؤسسات الامنية وفي مثل هكذا حالات لزاماً على المجلس ان يضاعف من حجم موازنة وزارتي الحربية والداخلية ، وخلال الجلسة تلى رئيس المجلس ما جاء بتقرير رئاسة الوزراء بصدد تفعيل اجراءات جديدة كفيلة بزيادة المدخولات على موازنة الدولة العامة من ضمنها اعادة النظر بقوانين الضرائب السابقة عبر تشكيل لجان اقتصادية مختصة وبالتالي تشريع قوانين جديدة من شأنها ان تنعش الواقع المالي للبلاد[٦٣] وفي يوم الثامن عشر من اذار تم تشكيل هذه اللجان ومنحت اربعين يوماً لاجراء تعديلات على قوانين الضرائب السابقة على ان تقدم خطة عملها بعد هذا التاريخ الى رئاسة المجلس للنظر فيها والمصادقة عليها[٦٤] . وفي سبيل متابعة جميع المشكلات التي رافقت عمل الدوائر المالية ، صوت المجلس خلال جلسة يوم التاسع عشر من نيسان على قانون (هيئة الرقابة والتفتيش المالي) وقد جاء القانون من مادة واحدة نصت على تمديد عمل الهيئة الرقابية لوزارة المالية لحين دراسة مشروع تغيير وتنظيم عمل الهيئة من قبل المجلس الوطني[٦٥] .

وفي السياق ذاته ناقش المجلس خلال جلسة يوم العشرين من نيسان عام ١٩١٥م تقرير لجنة المالية النيابية بخصوص مواد قانون موازنة الدولة العامة وحمل رئيس المجلس مؤتمن الملك وزارة المالية مسؤولية تأخير استكمال مشروع الموازنة وتقديمها الى رئاسة المجلس وطالب وزارة المالية تقديم تقارير دورية بخصوص واردات وصادرات الدولة ومجموع موازنة كل وزارة ، كما اكد على ضرورة تخفيض النفقات غير الضرورية كي يتسنى للمجلس النظر بها وتشكيل لجان متابعة بهذا الخصوص ، في المقابل طالب جمع من النواب منهم النائب ارباب كيخسرو ان يقدم وزير المالية مشروع الموازنة بشكل تفصيلي يراعي فيه تطبيق القوانين والتشريعات المالية التي صدرت مؤخراً ومنها قانون تنظيم الضرائب(٦٦) .

ونظراً لاهمية موضوع قانون ضرائب الدولة وتنظيم جبايتها واعادة هيكلة الدوائر المسؤولة عنها ، اعيد طرح قانون الضرائب خلال جلسة يوم الثاني والعشرين من نيسان عام ١٩١٥م ،وقد ابدى النائب السيد حسن مدرس زعيم الهيئة العلمية رأيه بخصوص عمل اللجان والهيئات القائمة على صياغته واشار الى نقطة مهمة للغاية وهي ضرورة اختيار اشخاص كفوئين مختصين في المجال المالي في سبيل اخراج قانون يحضى بقبول الشارع الايراني اولاً ثم اعضاء المجلس الوطني ثانياً ويمهد السبيل لوضع قاعدة مالية متينة وصلبة من شأنها ان ترفع المستوى المعاشي للفرد ، ثم ابدى النائب عبد الحسين سردار معظم رأيه بالقول يجب تشكيل ثلاث هيئات منفصلة وهي (هيئة الاستلام وهيئة الانفاق وهيئة التمويل) لان تشكيل هذه الهيئات يعد بحسب رأيه الطريق الامثل لتنظيم عمل جباية الضرائب وتضع حد لظاهرة هدر المالي العام ، وقد توالت اراء ومقترحات نواب المجلس بخصوص الصياغة النهائية لمشروع القانون بعضهم ايد ما ذهب اليه النائب عبد الحسين سردار معظم وبعضهم عارض فكرته ، وكانت المشكلة التي استوقفت بعض النواب طريقة استحصال الضرائب من المسؤولين والزعامات العشائرية وجباية المستحقات التي بذممهم خلال السنوات السابقة ، وكبداية موفقة لعمل المجلس بخصوص تنظيم المؤسسات والدوائر المالية في ايران ، تم اقرار قانون وزارة المالية وقد تمت قراءة المادة الاولى منه التي تضمنت اقسام والفروع التابعة للوزارة وهي (**مركز الوزارة – المديرية العامة لتقدير الايرادات – الادارة العامة للخزينة – مكتب محاسبة الضرائب العامة – ادارة الديون العامة – ادارة الجمارك – ادارة الضرائب – هيئة تنفيذ المستهلك – قسم شؤون الموظفين والتمويل – المجلس الاستشاري الاعلى للمحاكمات**) وقد

حظي تشريع القانون بموافقة اغلب اعضاء المجلس وتم تمريره والمصادقة عليه[٦٧] .

وفي الرابع والعشرين من نيسان عام ١٩١٥م ، استكمل المجلس قراءة بقية مواد قانون وزارة المالية اذ قرأت المادة الثالثة التي نصت ان يرأس كل دائرة من الدوائر المذكورة في المادة الاولى من القانون رئيس واحد ولها تشكيلاتها واقسامها الخاصة باستثناء المجلس الاعلى الاستشاري ، وقد طالب النائب الشيخ اسد الله توضيح اسماء تلك الشعب والاقسام في نص القانون في المقابل لم يبدي بقية النواب تأييدهم لمقترح النائب اسد الله واكتفوا بمناقشة نص المادة ، فيما جاء في المادة الرابعة والخامسة والسادسة من نص القانون ان جميع مدراء الدوائر المذكورة في نص المادة الاولى يتم تعيينهم بأمر ديواني بموافقة وزير المالية ، وجاء في المادة السابعة ان لوزير المالية وكيلاً واحداً ومدير عام واحد يتبع وزير المالية الذي بدوره يتبع رئاسة مجلس الوزراء ، اما المادة الثامنة فقد جاء فيها واجبات وصلاحيات وزير المالية من ضمنها الاشراف على تطبيق جميع القوانين المالية للدولة ، اعداد مشاريع قوانين موازنات الدولة العامة ، التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات المالية ، محاكمة جميع موظفي الوزارة ، تكليف المدراء العامون ورؤساء الاقسام في مكرز الوزارة وغيرها من المهام الاخرى ، وجاء في المادة التاسعة ان واجبات وكيل الوزارة او مدير عام الوزارة تحدد وفقاً للوائح والتشريعات المالية التي يراها وزير المالية مناسبة كما تناولت المادة العاشرة واجبات المديرية العامة لتقدير الايرادات[٦٨] وفي الخامس والعشرين من نيسان تم قراءة المادة الحادية عشر من نص القانون والتي تتعلق بواجبات ومهام مديرية الخزانة العامة التي حددت بنقطة واحدة وهي استلام جميع ايرادات الدولة بمختلف صنوفها وقد شغل مناقشة هذه المادة كل جلسة اليوم المذكور[٦٩] . كان اهتمام المجلس الوطني بتشريع قانون وزارة المالية نابع من ادراكه اهمية عمل الوزارة في ظل الازمة المالية الخانقة التي كانت تمر بها ايران ومحاولة تقنين مصروفات الدولة ومراقبة عمل جميع مؤسساتها ودوائرها واجهزتها الرقابية ، بحيث اصبح الجميع وفق القانون الجديد مسؤولاً امام وزير المالية كما ان استحداث دوائر وهيئات رقابية مالية جدية كان قد قلل الى حد ما من ظاهرة اختلاس اموال الدولة وتخصيص مبالغ مالية ضخمة على مشاريع وهمية .

وبهذا الصدد وبعد نجاح المجلس بصياغة النص النهائي لقانون وزارة المالية بدأ بمعالجة بعض المسائل المتعلقة بالواقع المالي للبلاد ومنها قانون الاوراق النقدية ، فخلال جلسة يوم السابع والعشرين من نيسان عام ١٩١٥م ، شرع

المجلس قانون الاوراق النقدية للبنك الشاهنشاهي وقد جاء القانون من ست مواد جاء في المادة الاولى اسباب اقرار القانون وهي الحفاظ على الغطاء المعدني للعملة الايرانية والحيلولة دون المساس برصيد ايران الدولي وتخصيص مبلغ قدره مائة الف قطعة نقدية فقط يتم تداولها في الاسواق، وجاء في المادة الثانية الزام البنك استحصال مبالغ عمولة من الافراد عند تعاملهم مع البنك بمعدل ضعف عما كان يؤخذ من التجار في السنوات السابقة لمدة ستين يوماً بعدها يصبح القانون بحكم الملغى ، فيما اجازت المادة الخامسة وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة الداخلية بتنفيذ نص القانون[٧٠] . ويبدوا ان المجلس والسلطة التنفيذية كانا يبحثان عن مخارج وطرق جديدة لزيادة مدخولات الدولة لتدارك الوقاع في العجز الذي لطالما ميز موازنات السنوات السابقة .

ولعل من بين المسائل المالية المهمة التي كان يرى اعضاء المجلس انها مكملة لتشريعاته الاقتصادية ، كان قانون منع تهريب مادتي الذهب والفضة الذي اقر خلال جلسة يوم التاسع من ايار عام ١٩١٥م ، وتم تخويل ادارة الجمارك العامة بتنفيذ نص القانون ومعاقبة المخالفين[٧١] .

وقد تكللت اعمال المجلس في الجانب الاقتصادي بالنجاح عندما صوت على الصيغة النهائية لقانون تشكيلات وزارة المالية خلال جلسة يوم الخامس من حزيران ، وقد جاء القانون من ٧٩ مادة توزعت على احد عشر فصلاً ، تضمن الفصل الاول الذي جاء تحت مسمى **(قانون هيكلية وزارة المالية)** وجاء في مادته الاولى ان وزارة المالية تنقسم الى الاقسام والشعب الاتية **(ديوان الوزارة – مكتب العملات والنقد – قسم الخزانة – ديوان المحاسبة العامة – ادارة الكمارك – مكتب الضرائب – هيئة الحوالات – دائرة الموظفين والمحاكمات الادارية)** فيما نصت المادة الثانية على ان جميع تلك الاقسام والمكاتب والهيئات تتبع وزير المالية مباشرة ، فيما جاء في فصل ديوان الوزارة بحسب المادة التاسعة والعاشرة صلاحيات الوزير التي لخصت بالاشراف على تنفيذ الانظمة والقوانين المالية في جميع مؤسسات الدولة ، الاشراف على سياسة استحصال الضرائب ، اعداد مشاريع موازنات البلاد العامة ، توقيع الاتفاقيات والامتيازات المالية ، فيما جاء في الفصل الثالث شرح لصلاحيات مكاتب الايرادات ، وتناول الفصل الرابع تفاصيل لمكتب الخزانة العامة وتناولت بقية الفصول بيان صلاحيات ودور المكاتب والشعب والاقسام الخاصة بوزارة المالية[٧٢] .

اولى مجلس الشورى الوطني موضوع تطوير قطاع التجارة اهمية كبيرة لما يشكله هذا القطاع

من دور حيوي في تطور البلاد اقتصادياً من جهة ، ويساهم في تعزيز وتعضيد العلاقات الخارجية مع دول العالم من خلال التبادل التجاري معها من جهة اخرى . ففي الثاني عشر من تموز عام ١٩١٥م ، اقر المجلس قانون (المحاكم التجارية) وجاء القانون من ٦٢ مادة توزع على ثلاثة فصول جاء في الفصل الاول **(تشكيلات المحاكم التجارية)** الذي فصل الحديث حول اشكال المحاكم وطبيعة التعامل مع الخروقات التجارية وتناول الفصل الثاني **(صلاحيات المحاكم التجارية)** التي انحصرت بمراقبة جميع الدعاوية التي لها علاقة بالمعاملات التجارية فيما تضمن الفصل الثالث **(اصول المحاكمات التجارية)**[٧٣] . وقد جاء القانون بعد موجة المشكلات التي عانت منها ايران جراء ظروف الحرب وهيمنة كبار رجال الاعمال وقادة ايران السياسيين والحزبيين على جميع مفاصل وقطاعات التجارة ، كما ان وجود القوات الاجنبية على الاراضي الايرانية كان قد شكل بحد ذاته مشكلة كبيرة ، فالكثير من القادة الاجانب والموظفين كانوا يمتهنون التجارة ويتحكمون بطرق النقل الداخلية والخارجية .

تعد الخدمات العامة وتلبية احتياجات المواطن الضرورية من بين ابرز المسائل التي عالجها المجلس الوطني ، اذ كان المجتمع الايراني يفتقر الى ابسط مقومات تلك الخدمات ، وذلك بسبب افتقار القوى السياسية الحاكمة القدرة على اصلاح شؤون الرعية واضطراب الواقع العام والعجز المالي الذي رافق تاريخ ايران الحديث على طول مراحله .

لعل من بين الخدمات التي ناقشها المجلس مسألة تطوير قطاع البريد الذي عانى الاهمال والتلكؤ في السنوات السابقة . ففي الثامن والعشرين من تموز عام ١٩١٥م شرع المجلس قانون (البريد والتلكراف) الذي جاء من ٥٨ مادة توزعت على خمسة فصول ، جاء الفصل الاول تحت عنوان **(حدود صلاحيات تطبيق قانون البريد)** والذي تشكل من خمسة عشرة مادة جاء في مادته الاولى ان مكتب البريد والتلكراف العام ملزم بتقديم الخدمات البريدية للفرد والتي تتمحور حول **(اموال – رسائل بريدية سريعة – بطاقات بريدية – بيانات صحفية – اوراق عمل رسمية وخاصة)** فيما احتكرت المادة الثانية القضايا الخاصة بنقل الركاب ومتعلقاتهم بالمكتب البريدي العام حصراً ، اما عنوان الفصل الثاني فقد جاء **(التعريف بشروط نقل البريد وتوزيعه)** وقد تضمن شرح مفصل لابرز انواع الطرود البريدية الت يستقبلها مكتب البريد العام ويتعامل معها كما تضمن الفصل تحدي اسعار نقل المغلفات البريدية والمواد المنقولة والمرسلة ، فيما جاء عنوان الفصل الثالث من القانون **(مسئوليات مكتب البريد العام)** وفيه تفاصيل

عن ابرز القضايا والمهام التي يكون فيها المكتب وموظفيه مسؤولاً عنها لعل في مقدمتها مسألة الحفاظ على الطرود البريدية وايصالها الى اصحابها ، كما انه مسؤولاً عن المواد المستحصلة جراء عملات النقل والتوزيع ، وجاء الفصل الرابع تحت عنوان **(العقوبات)** وفيه تفاصيل عن ابرز العقوبات التي قد تطال موظفي البريد في حال التعدي او التجاوز على محتويات البريد والطرود والمواد المرسلة ، واخيراً تناول الفصل الخامس الذي جاء بعنوان **(تطبيق نص القانون)** وفيه تم الغاء جميع المواد والقوانين والتشريعات السابقة التي تخص قضايا البريد والزام الجهات المعنية بتنفيذ نص القانون[٧٤] .

ورغبة منه لوضع حد للتجاوز على الاراضي والبنايات الحكومية والمملوكة لقطاعات ومؤسسات الدولة ، اقر المجلس خلال جلسة يوم الثلاثين من اب قانون الضرائب العقارية الذي جاء من ثمانية عشرة مادة ، جاء في المادة الاولى فرض ضرائب على جميع العقارات الحكومية من محلات تجارية ودور حكومية والمقاهي والساحات المستغلة من قبل الاهالي والتابعة للدولة ، وطالبت المادة السادسة بجرد اسماء جميع المستأجرين الحقيقيين للعقارات الحكومية لغرض الزامه بدفع جميع مستحقات الضرائب المفروضة على اصل العقار[٧٥] .

كان تحديث وتطوير المؤسسة العسكرية في ايران من بين اهم المسائل التي نالت اهتمام مجلس الشورى الوطني الايراني خلال سنوات الحرب العالمية الاولى ، وكان تدهور هذه المؤسسة إنعكاساً للحالة السياسية في البلاد والتي كانت أكثر تدهوراً[٧٦] . فخلال جلسة يوم الحادي والثلاثين من اب عام ١٩١٥م قدم رئيس المجلس مؤتمن الملك تقرير حول قانون الخدمة الالزامية وتمت قرارة نص المقترح والذي جاء فيه "**لا يخفى على الجميع ما للجيش وتحديث بنى المؤسسة العسكرية من اهمية كبيرة في جميع بلدان العالم ، وان جيشنا كان قد تكبد خسائر فادحة في ظل صراع القوى الاوربية على ايران .... للاسف لم تتوفر لدينا امكانيات ضخمة تؤهل مؤسستنا العسكرية من القيام بواجبها في ظل هذه الظروف الصعبة ... وعليه لا بد من اقرار قانون الخدمة الالزامية وتشريعه باسرع وقت ممكن** ..."[٧٧] وقد تمت احالة المقترح الى لجان نيابية مختصة برئاسة وزير الدفاع سبهدار اعظم لدراسته والنظر في مدى امكانية تطبيقه على ان تستكمل هذه اللجان تقريرها باسرع وقت ممكن وتبعث به الى رئاسة المجلس لقراءته والتصويت عليه[٧٨] .

وفي الثامن من تشرين الاول اعاد المجلس قراءة قانون التجنيد الالزامي وقد ابدى عدد من النواب مقترحاتهم بخصوص صياغة نهائية لنص

القانون ، اذ ادلى النائب ابراهيم الزنجاني برأيه وقال انه يجب تثبيت مصطلح الالزامية في نص القانون وعدم استثناء اي فرد من افراد المجتمع ، وهنا انبرى عضو اللجنة العسكرية النيابية سردار سعيد بالقول ان الدولة قد تواجه مشكلات بخصوص الزام ابناء الزعامات العشائرية من الالتحاق بصفوف القوات المسلحة في حال اقرار القانون ، ولحل هذه الاشكالية تم الاقتراح بتحديد عديد القوات المسلحة بمائة الف جندي فقط وتم صياغة المواد (١- ٥) التي تناولت شروط من يحق له الالتحاق بالخدمة الالزامية وهي ان يكون ايراني الجنسية ومسلم على ان لا يقل عمره دون الثامنة عشر ولا فوق الثامنة والعشرين عام وان يتمتع بالصحة واللياقة البدنية المطلوبة[٧٩] وفي جلسة يوم العاشر من تشرين الاول استكمل المجلس قراءة بقية مواد القانون وتمت صياغة المادة السادسة التي نصت على اعفاء وتسريح كل مجند بلغ من العمر الخامسة والاربعين من العمر واعطت المادة السابعة الحق لوزير الحربية باستدعاء جميع المجندين من عدمه في ظل اي ظرف طارئ ، وحددت المادة الثامنة مدة الخدمة بسنتين فقط ، وحال طرح المواد المصاغة للتصويت حضيت بموافقة اغلب نواب المجلس[٨٠] وفي الثاني عشر من تشرين الاول استكمال المجلس قراءة المواد (٩ – ١٥) والخاصة بمرتبات موازنة وزارة الحربية واعفاء المجندين من دفع اي ضرائب قد تطالهم وعائلاتهم[٨١] وخلال جلسات يومي الثاني والعشرين من تشرين الاول والسابع والعشرين من الشهر نفسه عدلت بعض مواد نص القانون بناء على مقترحات كان قد تقدم بها عدد من النواب وتمحورت تلك التعديلات حول صلاحيات وزارة الحربية بخصوص تنفيذ وتطبيق نص القانون سيما مسالة صلاحياتها المتعلقة بسحب او اخلاء المواقع العسكرية بعد اخذ اذن المجلس الوطني ومناقشة مخصصات ومرتبات وزارة الحربية[٨٢] . وفي الثلاثين من تشرين الاول ناقش المجلس مرة اخرى بعض مواد القانون ومنها المادة الاولى التي نصت على تحديد شكل الجنيد العسكري بأنه خدمة الزامية ، فيما عدل في نص المادة الثانية التي نصت على تحديد مصدر القوات العسكرية المسلحة الايرانية بأنهم **(خليط من ابناء العشائر والقبائل الايرانية)** ، فيما جرى تعديل على نص المادة الثالثة من نص القانون مدة الخدمة العسكرية ان لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاثة ، ولم يحدد القانون مرتبات افراد القوات المسلحة ، اذ جاء في المادة الثانية عشر ان وزارة الحربية ستمنح افراد القوت المسلحة مبلغاً مالياً يحدد في وقت لاحق بناءً على موازنة وزارة الحربية ، واعفت المادة الرابعة عشر جميع الافراد المجندين من الضرائب طالما هم في الخدمة العسكرية[٨٣] .

وفي السياق ذاته وخلال جلسة يوم الرابع من تشرين الثاني عام ١٩١٥م اقر المجلس قانون تشكيلات وزارة الحربية وجاء القانون من ثلاث مواد نصت المادة الاولى منه على استحداث اقسام داخل وزارة الحربية وهي الدائرة الوزارية التي تنقسم الى فرعين فرع شؤون الموظفين وفرع القلم وادارة النظام التي هي عبارة عن ادارة المدارس العسكرية وفرق التدريب وقسم الذخائر والمشاجب وهي عبارة عن فرعين الاول المجلس الاحتياطي وقسم المشتريات ، قسم المحاسبة ، قسم الصحة العسكرية والمحكمة العسكرية ، فيما نصت المادة الثانية على ان يتولى كل قسم وفرع من الفروع المذكورة رئيس او مدير عام يتم تكليفهم بموافقة وزير الحربية(٨٤) .

ان جميع تلك التشريعات والقوانين التي عكف المجلس على صياغتها منذ بداية عمله اواخر عام ١٩١٤م وان الكثير منها لم يستكمل صياغتها النهائيةلم ترى النور ، وذلك بسبب الصراع ما بين الكتل الحزبية الممثلة داخل المجلس وانقسامها على نفسها ، علاوة على الصراع الازلي بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وعليه انفرط عقد عمل المجلس ولم يُكمل المدة الدستورية .

الخاتمة

اعلنت الحرب العالمية الاولى وايران كانت تمر بوضع صعب للغاية ، فتراكمات النظام السياسي السابق واثار القرارات والقوانين التي شرعت خلال الدورات التشريعية السابقة كانت تشكل عبئاً ثقيلاً على البلاد برمتها ، نعم ان ايران اعلنت الحياد الرسمي من الحرب غير انه بقي حياداً على الورق فقط ، فلم تلتزم به جميع اطراف النزاع بل وحتى اقطاب السياسة في ايران .

انبرى المجلس الوطني وهو يقود البلاد في ظل تلك الظروف المعقدة الى اطلاق حزمة من المشاريع ومحاولات اصلاحية وصفت باليائسة بفعل ظروف الحرب ، غير انها مثلت من وجهة نظرنا مصدر قوة للنظام السياسي المتهرئ ،ففي ظل هكذا ظروف كان من الصعب اجراء انتخابات نيابية غير انها اجريت فعلاً بالرغم مما شابها الكثير من المشاكل وما سُجل عليها من مآخذ وملاحظات ومساوئ غير انها اكتملت وافتتح المجلس وقدمت مشاريع قوانين مختلفة حاول المجلس عن طريقها اصلاح واقع حياة الفرد الايراني وانتشاله من الوضع المزري الذي كان يمر به .

كانت الاوضاع السياسية في البلاد سائبة ومتدهورة الى حد كبير جداً وقد اخذ المجلس على عاتقه الاخذ بزمام المبادرة وكان اعضائه

الى حد ما يوجهون السلطة التنفيذية ويناقشون برامجها وتشريعاتها ويعلقون على تحركاتها وفقاً لما ترتئيه كتله النيابية وكانت هذه احد المشاكل التي واجهت الدورة التشريعية الثالثة الا وهي اختراقها من قبل القوى الاجنبية ، وبالتالي فان اختلاف وجهات النظر بين اعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية بخصوص تأييد ورفض طرفي الصراع الدولي كان احد اسباب انهيار عمل هذه المؤسسة وعدم استكمال مدتها القانونية .

لكن ما يُسجل لصالح هذه الدورة هو وجود اصرار من قبل اعضاء المجلس على معالجة بعض القضايا والمسائل الملحة ومنها معالجة الواقع الاقتصادي المزري وصياغة قوانين ومشاريع سياسية وجهت بموجبها السلطة التنفيذية ، كما ان هنالك قرارات وقوانين صُيغت ابان هذه الدورة خدمت قطاعات اجتماعية كالتعليم والصحة والخدمات العامة .

وكما ذكرنا سابقاً ان مسألة الصراع بين اعضاء المجلس والحكومات الايرانية وميول كل منهما لاحد طرفي الصراع كان قد افرط عقد المجلس وانهى صفته القانونية الى ما بعد نهاية الحرب العالمية الاولى.

هوامش البحث:

(١)لعل من ابرز مظاهر تكريس الوجود البريطاني – الروسي في ايران كان توقيع اتفاقية فارس يوم الحادي والثلاثين من اب عام ١٩٠٧م ، بين بريطانيا وروسيا القيصرية ، والتي نصت على تقسيم ايران الى ثلاث مناطق ، المناطق الشمالية من البلاد تكون خاضعة للسيطرة الروسية والمناطق الجنوبية تكون تحت السيطرة البريطانيةوالمنطقة الوسطى بما فيها العاصمة طهران تحت ادارة الحكومة الايرانية . للتفاصيل ينظر : محمد حسن نيا ، قرارداد ١٩٠٧ ،"فصلنامه مطالعات تاريخي" (مجله) ، تهران ، سال نهم ، شماره سي وهفتم ، تبستان ١٣٩١ش .

(٢) لايران حدود مشتركة مع روسيا القيصرية تقدر بـ (٥٨٠) ميل (٢٥٤٣كم)، وحدود مع تركيا ومع الهند (درة التاج البرطاني)، فضلا عن حدودها مع افغانستان تبلغ بـ (٨٨٥كم). للمزيد ينظر، احمد باسل البياتي، اهمية موقع ايران الجغرافي لامن الاتحاد السوفياتي واثر ذلك في العلاقات ما بين البلدين ١٩١٨– ١٩٤٦، "دراسات الخليج والجزيرة العربية" (مجلة)، الكويت. ١٩٨٤، العدد ٣٩، السنة العاشرة، ص١٥٤–١٨٥.؛ فؤاد حجه خورشيد مصطفى. افغانستان في سوقية الاستراتيجية السوفيتية، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٨٩م)، ص٣٣.

(٣) للتفاصيل ينظر : صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، سلسلة دراسات العدد ١٦٢، ١٩٧٨)، ص٧٣ ؛ كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، (بغداد: مطبعة، ١٩٨٥م)، ص٩٩ وما بعدها؛ كاظم اتحاد، وقايع مهم تاريخ، (تهران: جابخانه ايران، ١٣٢٦ش)، ص١٣٩–١٥٥.

(٤)مستوفي الممالك (١٨٧٤ –١٩٣٤) :حسن بن مرزا يوسف مستوفي الممالك الاشتياني ، ولد في شهر ايار في طهران، انتخب لاكثر من مرة عضواً في مجلس الشورى الوطني وتقلد مناصب وزارية عالية ، توفي الاحد الموافق الاول من كانون الثاني عام ١٩٣٣م على اثر نوبة قلبية . للمزيد ينظر : برويز اسدى زادة واخرون، دائرة المعارف يا فرهنك دانش وهز، (تهران: جابخانه سرعت، ١٣٤٥ش)، ص٦٥٤ .

(٥)خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه ايران ١٨٩٦–١٩١٩م، اطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية الاداب، ١٩٩١م)، ص

(٦) استناداً الى الفصل الاول من قانون الانتخابات فقرة لجان الاشراف على الانتخابات التي شغلت المواد (٩ – ٢٤) . للتفاصيل ينظر : مجلس شورى ملي ، نظامنامه انتخابات اصنافي ، مؤرخ ١٩ رجب ١٣٢٤ق ، ص ٣٣ – ٣٧ .

(٧) مركز اسناد مجلس شورى ملي (م.أ.م.ش.م) ، نامة اهالشريار به مرحوم ايت الله مدرسدرموردشكايت از انتخابات شرياروتقاضابرسيدكر به اين شكايتازايشان وجواب مرحوم مدرسى به ان نامة، تاريخ سند ٢٨ رجب ١٣٣٢ق/ دوم سرطان ١٢٩٣ش، نمرة ٦١.

(٨) م.أ.م.ش.م.، "اسناد رومانيت"، نامة اهالي بارفروش به مرحوم ايت الله مدرسوشكايت از وجود تقلب ونادرستى در انجام انتخابات ان شهرستان، تاريخ سند ٨٠ ذي القعدة ١٣٣٢ق/ ٦ ميزان ١٢٩٣ش، نمرة ٦٢.

(٩) من بينهم، حسين الحسيني، كاظم ذي الفقار، محمد باقر محمد تقى، وغيرهم، للمزيد ينظر، عبد الحسين

حـــائرى، اســـناد روحانيـــت ومجلـــس، (طهـــران: جابخانهسبهر، ١٣٧٤)، مجلد يك، ص٤٨.

(١٠) م.أ .م ش.م، "اسناد رومانيت"، نامة علماء همدان به مرحوم ايت مدرسى واعلام عدم صلاحيت حاج امير انتظام كاند يداى شهرستان همدان به دليل سوء سوابق وانجام تقلب دسيسة در جريان انتخابات، تاريخ سند ٢٠ مرم ١٣٣٣ق/ ١٧ عقرب ١٢٩٣ش، نمرة ٦٣.

(١١)احمد شاه قاجار (١٨٩٨ – ١٩٣٠) : اخر ملوك الاسرة القاجارية ولد في تبريز استمر في الحكم ما يقارب ١٦ عاما خلع بعدها من العرش عام ١٩٢٥، وسافر الى اوربا ثلاث مرات كان اولها عام ١٩١٩ وبعد خلعه اقام في باريس هو وشقيقه محمد حسن مرزا وظل يتداوى عن مرض الم به الى ان توفي بسبب ورم في كليته في مستشفى في باريس وهو في الرابعة و الثلاثين من عمرة ونقل جثمانه الى كربلاء حيث دفن هناك. للمزيد ينظر، عبد الحسين سعيديان، دائرة المعارف يا مجموعة اطلاعات عموم، تهران ، د –مط ، بي تا، ص٦٨ ؛ ياسين صلواتي. الموسوعة العربية الميسرة والموسوعة ، (بيروت : مؤسسة التاريخ العربي، ٢٠٠١م) ، ج١ ، ص٢٤٣

(١٢) وهو البيان الذي يلقيه الملك على البرلمان والشعب في حفلة التنصيب ضمن اطار الهيبة والمراسيم التقليدية المتبعة ويشتمل على برنامج العمل الذي يتبع في حكم المملكة، للمزيد ينظر، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط٣، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ج٣، ص٦١٥.

(١٣)احمد بن على سبهر، ايران در جنگ بزرك ١٩١٤–١٩١٨، (تهران:من بخانه في غلا ملى، ١٣٣٩ش)، ص١٠١.

(١٤) همان منبع ، ص١٠١–١٠٢.

(١٥) انظر اسمائهم في : دفتر مطالعات بنيادين حكومتي ، اشنابيبا تاريخ مجالس قانونكذاري در ايران ، دوره اول تا دور شانزدهم (١٢٥٨ – ١٣٢٨ش) ، (تهران : مركز بزوهشهاي مجلس شورى اسلامي ، بي تا) ، ص ٦٤ – ٦٧ .

(١٦) تشكل الحزب مطلع شباط عام ١٩٠٤م بجهود عدد من القادة الروس وكان من ابرز اعضائه حسن تقي زاده وسليمان اسكندري الذي اصبح فيما بعد رئيساً للحزب وهم اعضاء اللجنة المركزية وعدد من الشخصيات الايرانية المعروفة ، بالاشتراك مع عدد من شخصيات المعارضةفي كيلان واذربيجان شمال ايران وبتحالف هؤلاء انبثق الحزب . للتفاصيل اكثر ينظر : ايروند ابراهيميان ، ايران بين ثورتين ، (مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٨٢م) ، المجلد الاول ، العدد ٢٢ ، ص ١٥٠ ؛ نصر الله صالحي ، زمينه هاي شكل كيري حزب دموكرات در مجلس دوم ، "نامه تاريخ بزوهان" (مجله) ، تهران ، سال دوم ، شماره ٧ ، بابيز ١٣٨٥ش ، ص ١٢١ .

(١٧) تأسس الحزب مطلع عام ١٩١٠م برئاسة اية الله ميرزا محمد صادق الطباطبائي وقد نشر الحزب اهدافه التي نصت على ان استراتيجية الحزب تنطلق من روح الاسلام ويتخذون من المساواة والحرية والاخوة والانسانية هدفاً والاعتدال طريقاً . للتفاصيل اكثر ينظر : منصوره اتحاديه (نظام مافي) ، مرامنامهونظامنامههاي احزاب سياسي ايران در دوره مجلس دوم شورى ملي ، (تهران : نشر تاريخ ايران ، ١٣٦١ش) ، ص ٩٦ .

(١٨) السيد حسن مدرس (١٨٧٠ – ١٩٣٧م) : هو السيد حسن بن السيد اسماعيل بن عبد الباقي الطباطبائي ولد في قرية سراي كجو من توابع اردستان ، سافر الى مدينة قمشه بصحبة جده السيد عبد الباقي

ولديه من العمر ست سنوات ولما بلغ الرابعة عشرة من عمره توفي جده فنزل في مدينة اصفهان لاستكمال دراسته ، يعد حسن مدرس من بين ابرز قادة ايران السياسيين والدينيين وابرز قادة المعارضة قتل على يد اتباع رضا شاه بهلوي بعدما تم فرض اقامة اجباريه عليه . للمزيد عنه ينظر : رحمن تبريع زكي الحموزي ، حسن مدرس ودوره السياسي في ايران حتى عام ١٩٣٧م ، رسالة ماجستير ، (جامعة ذي قار : كلية الاداب ، ٢٠١٦م) .

(١٩)دفتر مطالعات بنيادين حكومتي ،منبع قبلي ، ص ٦٨ .

(٢٠) للتفاصيل اكثر ينظر : منصوره اتحاديه (نظام مافي) ، احزاب سياسي در مجلس سوم (١٣٣٣ – ١٣٣٤ش) ، (تهران : جابخانه نقش جهان ، ١٣٧١ش) ، ص ٢٠٩ – ٢١٠ .

(٢١)محمد تقي بهار المعروف بملك الشعراء (١٨٨٦ – ١٩٥١م) : احد ابرز ادباء ايران وسياسييها ولد يوم التاسع من ايلول في مدينة مشهد والده الشاعر ميرزا محمد كاظم صبوري ، اكمل تعليمه في مسقط رأسه وتعلم اصول اللغة الفارسية وادبها والف قصيدته الاولى وهو في سن السابعة من عمره ، انظم وهو في سن العشرين من عمره الى العمل السياسي واصبح عضواً ناشطاً في جمعية خراسان السرية ، توفي يوم الثاني والعشرين من نيسان . للمزيد عنه ينظر : على مير انصاري، اسنادى از مشاهير ادب معاصر ايران، (تهران: سازمان اسناد ملى ايران، ١٣٧٧)، جلد دوم، ص٣-٦.

(٢٢)حسين بيرنا (مؤتمن الملك) (١٨٧٥ – ١٩٤٨م) : الابن الثاني لنصر الله خان مشير الدولة وزير خارجية ايران عهد ناصر الدين شاه ، ولد في طهران ودرس فيها مرحلة الابتدائية ثم سافر الى فرنسا لاستكمال دراسته فتعلم اللغة الانكليزية ، منذ عام ١٩١٨م اصبح وزيراً للمعارف ثم وزيراً مشاوراً عام ١٩٢٠م ثم رئيساً للمجلس الوطني خلال الدورات الرابعة والخامسة والسادسة . للمزيد عنه ينظر : مهدي بامداد، تاريخ رجالات ايران، (تهران: جابخانه بانك بازرگاني ايران، ١٣٤٧ش)، جلد ١٠، ص٣٨٨

(٢٣) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ايران ، دوره سوم ، جلسه ٤ ، ١٩دي١٢٩٣ش ، ص ٧ – ٨؛ جلسه ٢١ ، ١٤فروردين١٢٩٤ش ، ص ٧٩ ؛ جلسه ٥٩ ، ١٥مرداد١٢٩٤ش ، ص ٣١٨ – ٣١٩

(٢٤) نصت المادة الخامسة عشر من النظام الداخلي لمجلس الشورى الوطني على **(يجتمع المجلس الوطني الايراني كل ستة اشهر لاعادة انتخاب اللجان النيابية الست (لجنة الشؤون الخارجية ، لجنة الشؤون الداخلية ، لجنة الشؤون العسكرية ، لجنة العدل ، لجنة المعارف ، اللجنة المالية) مع اضافة لجنة يكون تشكيلها اختياراً وهي لجنة البريد والتلكراف)** . للتفاصيل انظر : نظامنامه داخلي مجلس شورى ملي ، مؤرخ ٢٦ ذي الحجه ١٣٢٧ق .

(٢٥) انظر اسمائهم : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره سوم ، جلسه نخست ، ١٣ اذر ١٢٩٣ش ، ص ١ ؛ جلسه دوم ، ١٣ اذر ١٢٩٣ش ، ص ١؛ جلسه ١٥ ، ١٤اسفند١٢٩٣ش ، ص ٥١ .

(٢٦) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، جلسه دوم، ص ١ .

(٢٧) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، جلسه سوم ، ١٥دي ١٢٩٣ش ، ص ٢ – ٣ ؛ جلسه ٤ ، منبع قبلي ، ص ٧ ؛ جلسه ٦ ، ٢٦ دي ١٢٩٣ش .

(٢٨) همان منبع ، جلسه ٥ ، ٢٢دي ١٢٩٣ش ، ص ١٤ .

(٢٩) يتمركز يهود ايران في كل من شيراز وهمدان ، اصفهان وكرمنشاه منذ اواخر القرن التاسع عشر ، غير انه نتيجة لاسباب وعوامل داخلية وخارجية كان في مقدمتها ازدهار الحياة الاقتصادية في كهران ، نزح الكثير منهم الى العاصمة طهران مع بداية القرن العشرين ويقدر عديدهم بحسب احصائية عام ١٩٧١م ما يقارب ٨٥ الف يهودي . للتفاصيل ينظر : مأمون كيوان ، اليهود في ايران ، (بيروت : مؤسسة بيسان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م) .

(٣٠) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره سوم ، جلسه ٧ ، ٢٩دي ١٢٩٣ش ، ص ٢٤ – ٢٥ .

(٣١) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره سوم ، جلسه ٨ ، ٣بهمن ١٢٩٣ش ، ص ٢٦ .

(٣٢) همان منبع ، جلسه ٩ ، ١٩بهمن ١٢٩٣ش ، ص ٣٢ .

(٣٣) همان منبع ، جلسه ١١ ، ٢٦بهمن ١٢٩٣ش ، ص ٣٦ .

(٣٤) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، جلسه ٢٢ ، ١٨ فروردين ١٢٩٤ش ، ص ٨٢ – ٨٣ .

(٣٥) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، جلسه ٢٣ ، ٢٥فروردين١٢٩٤ش ، ص ٨٣ ؛ جلسه ٥١ ، ٣١خرداد١٢٩٤ش ، ص ٢٦٧ – ٢٦٨ ؛ جلسه ٥٩ ، منبع قبلي ، ص ٣١٨ ؛ جلسه ٦٠ ، ١٨مرداد١٢٩٤ش ، ص ٣٢٤ ؛ جلسه ٦٧ ، ٣١ شهريور ١٢٩٤ش ، ص ٣٧٢ ؛جلسه ٧٦ ، ٣١ مهر ١٢٩٤ش ، ص ٤٣١ – ٤٣٢ .

(٣٦) سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني، العلاقات الايرانية– الالمانية منذ اواخر القرن التاسع عشر– ١٩٣٣م، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الاداب، ١٩٩١م)، ص٨٩؛ عبد الاله بدر علي الاسدي، العلاقات البريطانية– الايرانية ١٩١٨–١٩٣٣م، اطروحة دكتوراه، غير منشورة (جامعة بغداد: كلية الاداب، ١٩٩٤م) ، ص٤٥.

(٣٧)احمد بن علي سبهر، منبع قبلي ، ص٤٦.

(٣٨) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره سوم ، جلسه ١٠ ، ٢٣بهمن ١٢٩٣ش ، ص ٣٦ .

(٣٩) تكونت الكابينة الوزارية من : مستوفي الممالك رئيساً للوزراء ، عين الدولة وزير الداخلية ، علاء السلطنة وزير العلوم ، محتشم السلطنة وزير المالية ، معاون الدولة وزير الخارجية ، صاحب اختيا وزير الحربية ، مخبر السلطنة وزير العدل ، شهاب الدولة وزير البريد والتلكراف ، مهندس الممالك وزير التجارة والفوائد العامة . همان منبع ، جلسه ١٢ ، ٣٠ بهمن ١٢٩٣ش ، ص ٣٦ .

(٤٠) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، جلسه ١٣ ، ٥ اسفند ١٢٩٣ش ؛ مجلس شورى ملي ، مجموعه مصوبات دوره سوم قانونكذاري ، ص ٥٩ – ٦٢ .

(٤١) احمد احرار، توفان در ايران. (تهران: بنجا، ١٣٥٢ش)، مجلد اول، ص٢١٠.؛ احسان يارشاطر، انقلاب مشروطيت، ترجمة، بيان مشين، (تهران: مؤسسة امير كبير، ١٣٨٣ش)، ص١٣٧.

(٤٢) للتفاصيل ينظر : احمد كسروى. تاريخ هجده ساله اذربيجان، جاب جهارم، (تهران: مؤسسة امير كبير، ١٣١٦ش)، ص٥٨٨–٥٨٩ ؛ هويدا عزت، العلاقات الايرانية الالمانية وتاثيرها على الادب الفارسي في القرن

العشرين، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ١٩٩٨م)، ص٢٧ ؛ حبيب الله شاملوئى، تاريخ ايران ازماد تا بهلوى، (تهران: انتشارات بنكَاه مطبوعاتتصفيعليشاه، بى تا)، ص٨٧.

(٤٣) كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران...، المصدر السابق، ص٩٣.

(٤٤) كان من بين ابرز رجال المانيا في ايران الكونت كانتز (Kanitz) والعميل واسموس (Wassmus) للتفاصيل عن دور عملاء المانيا ينظر : سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني ، المصدر السابق ، ص ٨٩ – ١١٩ .

(٤٥) كانت المانيا تحاول تحقيق هدف ذو شقين في ايران الاول دفع طهران الى الوقوف الى جنب برلين عن طريق ايصال مناصريها الى السلطة ليحلوا محل انصار الحلفاء والهدف الثاني تحويل اكبر قدر ممكن من طاقات الروس والبريطانيين من مسرح الحرب الرئيسي في اوربا الى ايران وغيرها من بلدان الشرق المجاورة مثال الهند . المصدر نفسه ، ص ٦٩ ؛ احمد كسروى، منبع قبلي ، ص١٤٩.

(٤٦) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره سوم ، جلسه ١٤ ، ١٠ اسفند ١٢٩٣ش ، ص ٤٦ – ٤٧ .

(٤٧)فوزي خلف شويل، ايران في سنوات الحرب العالمية الاولى، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣م)، ص٧٨.

(٤٨) احمد بن على سبهر، منبع قبلي ، ص١٥٣.؛ حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، (بيروت: د– مط، ١٩٧٠م)، ج٥، ص١٨٦.

(٤٩) تشكلت الكابينة الوزارية من : مشير الدولة رئيساً للوزراء وللحربية ، معاون الدولة للخارجية ، مستشار الدولة للداخلية ، حكيم الملك للمعارف و الاوقاف ، ذكاء الملك للعدل ، مشار السلطنة للمالية ، نصر الملك للبريد والتلكراف وللفوائد العامة . مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره سوم ، جلسه ١٧ ، ٢٢ اسفند ١٢٩٣ش ، ص ٥٥ .

(٥٠) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، ص ٥٦ .

(٥١) انظر نص خطابه : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره سوم ، جلسه ١٧ ، منبع قبلي ، ص ٥٥ – ٥٦ .

(٥٢) همان منبع ، جلسه ١٨ ، ٢٥ اسفند ١٢٩٤ش ، ص ٥٩ .

(٥٣) للتفاصيل ينظر : مجلس شورى ملي ، مجموعه مصوبات دوره سوم ... ، منبع قبلي ، ص ٦٢ – ٦٤ .

(٥٤)مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره سوم ، جلسه ٢٠ ، ٨ فروردين ١٢٩٤ش ، ص ٦٨ –٦٩

(٥٥)تكونت من : عين الدولة رئيسل، محتشم السلطنة للخارجية، فرمانفرما للداخلية، سردار منصور للعدلية، حيكم الملك للمعارف، اسماعيل خان مؤدب السلطنة للبريد والبرق والفوائد العامة، امير نضام للمالية. احمد بن على سبهر، منبع قبلي، ص١٧١.

(٥٦) همان منبع ، ص١٧٩–١٨٠.

(٥٧) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره سوم ، جلسه ٥٢ ، ٤ تير ١٢٩٤ش ، ص ٢٧٢ – ٢٧٨ .

(٥٨) تالفت من : مستوفي الممالك رئيسا ووزيرا للداخلية، سبهدار اعظم للحربية، علاء السلطنة للعدلية، وثوق الدولة للمالية. محتشم السلطنة للخارجية، مستشار الدولة للبريد والبرق، حكيم الملك للمعارف و الاوقاف، اسد الله شهاب الدولة للفوائد العامة والتجارة. احمد بن على سبهر، همان منبع ، ص١٩٧.

(٥٩) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره سوم ، جلسه ٥٨ ، ١٢ مرداد ١٢٩٤ش ، ص ٢١٦ – ٢١٧ .

(٦٠) نصيف جاسم عباس الاحبابى، العلاقات بين ايران والمانيا النازيه ١٩٣٣–١٩٤٥، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الاداب، ١٩٨٩) ص٣٢ ؛ جلال الدين مدني، تاريخ تحولات سياسى وروابط خارجى ايران، (قم: انتشارات اسلامى، ١٣٦٦ش)، جلد دوم ، ص٢٩٧.

(٦١) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره سوم ، جلسه ٩ ، منبع قبلي ، ص ٣٣ – ٣٤ .

(٦٢) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، جلسه ١٣ ، منبع قبلي ، ص ٤٢ – ٤٣ ؛ جلسه ٦٨ ، ٤ مهر ١٢٩٤ش ، ص ٣٨٤ – ٣٨٥

(٦٣) همان منبع ، جلسه ١٨ ، ٢٥ اسفند ١٢٩٤ش ، ص ٥٩ – ٦٠ .

(٦٤) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، جلسه ١٩ ، ٢٦ اسفند ١٢٩٤ش ، ص ٦٧ .

(٦٥) انظر نص القانون : همان منبع ، جلسه ٢٤ ، ٣٠ فروردين ١٢٩٤ش ، ص ٨٥ .

(٦٦) همان منبع ، جلسه ٢٤ ، ٣٠فروردين١٢٩٤ش ، ص ٨٥ .

(٦٧) للتفاصيل حول مناقشات المجلس لقانون وزارة المالية ينظر : همان منبع ، جلسه ٢٥ ، ١ ارديبهشت ١٢٩٤ش ، ص ٩١ ؛ جلسه ٣٨ ، ٢٩ ارديبهشت ١٢٩٤ش ؛ جلسه ٣٩ ، ٣١ ارديبهشت ١٢٩٤ش ؛ جلسه ٤٠ ، ٣ خرداد ١٢٩٤ش .

(٦٨) انظر نص القانون : همان منبع ، جلسه ٢٦ ، ٣ اردیبهشت ١٢٩٤ش ، ص ٩٩ – ١٠٠ .

(٦٩) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، جلسه ٢٧ ، ٤ اردیبهشت ١٢٩٤ش ، ص١٠٦ – ١٠٧ ؛ جلسه ٤٣ ، ١٠ خرداد ١٢٩٤ش ؛ جلسه ٣٠ ، ٦ اردیبهشت ١٢٩٤ش ، ص ١١٠ ؛ جلسه ٣١ ، ١٠ اردیبهشت ١٢٩٤ش ، ص ١١٦ – ١٢١ ؛ جلسه ٣٢ ، ١١ اردیبهشت ١٢٩٤ش ، ص ١٢٢ – ١٢٤ ؛ جلسه ٣٧ ، ٢٢ اردیبهشت ١٢٩٤ش .

(٧٠) انظر نص القانون : همان منبع ، جلسه ٢٩ ، ٨ اردیبهشت ١٢٩٤ش ، ص ١١٢ – ١١٣ .

(٧١) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، جلسه ٣٤ ، ١٧ اردیبهشت ١٢٩٤ش ، ص ١٣٥ ؛ جلسه ٣٨ ، منبع قبلي ، ص ١٦٢ .

(٧٢) انظر نص القانون : همان منبع ، جلسه ٤٥ ، ١٤ خرداد ١٢٩٤ش ، ص ٢٢٧ – ٢٢٨ ؛ مجلس شورى ملي ، مجموعه مصوبات دوره سوم ، منبع قبلي ، ص ٤ – ١٨

(٧٣) مجلس شورى ملي ، مجموعه مصوبات دوره سوم ، همان منبع ، ص ٤٤ – ٥٥ .

(٧٤) انظر نص القانون وانظر تفاصيل مناقشة المجلس لمواد القانون : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره سوم ، جلسه ٥٦ ، ٤ مرداد ١٢٩٤ش ، ص ٣٠٢ – ٣٠٦ ؛ جلسه ٣٥ ، ١٨ اردیبهشت ١٢٩٤ش ؛ جلسه ٣٦ ، ٢٠ اردیبهشت ١٢٩٤ش ؛ جلسه ٤٤ ، ١٢ خرداد ١٢٩٤ش ؛ جلسه ٤٧ ، ١٩ خرداد ١٢٩٤ش ؛ جلسه ٤٩ ، ٢٤ خرداد ١٢٩٤ش ؛ جلسه ٥٠ ، ٢٨ خرداد ١٢٩٤ش ؛ جلسه ٥٣ ، ٩ تير ١٢٩٤ش ؛ جلسه ٥٤ ، ٢٨ تير ١٢٩٤ش ؛ مجلس شورى ملي ، مجموعه مصوبات دوره سوم ، منبع قبلي ، ص ١٨ – ٣٥ .

(٧٥) انظر نص القانون : همان منبع ، جلسه ٦٤ ، ٨ شهريور ١٢٩٤ش ، ص ٣٠٣ – ٣٠٥ ؛ مجلس شورى ملي ، مجموعه مصوبات دوره سوم ، منبع قبلي ، ص ٣٥ – ٣٨ .

(٧٦) للتفاصيل عن واقع المؤسسة العسكرية في ايران خلال سنوات الحرب العالمية الاولى ينظر : عدنان خيري مزيعل الزهيري ، الجيش الايراني في العهد القاجاري ١٧٩٦ – ١٩٢٥م ، رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة : كلية الاداب ، ٢٠١٢م) ، ص ١٢٤

(٧٧)مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ايران ، دوره سوم ، جلسه ٦٤ ، ٨ شهريور١٢٩٤ش ، ص ٣٥٣

(٧٨) للتفاصيل ينظر : همان منبع .

(٧٩) انظر نص القانون : همان منبع ، جلسه ٧١ ، ١٥ مهر ١٢٩٤ش ، ص ٤٠٤ .

(٨٠)همان منبع ، جلسه ٧٢ ، ١٧ مهر ١٢٩٤ش ، ص ٤٠٩ – ٤١٠.

(٨١) همان منبع ، جلسه ٧٣ ، ١٩ مهر ١٢٩٤ش ، ص ٤١٧ – ٤١٩ .

(٨٢) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، جلسه ٧٥ ، ٢٩ مهر ١٢٩٤ش ، ص ٤٢٤ ؛ جلسه ٧٧ ، ٤ ابان ١٢٩٤ش ، ص ٤٣٨ – ٤٣٩ ؛ جلسه ٧٨ ، ٧ ابان ١٢٩٤ش ، ص ٣٤٥– ٤٤٦ .

(٨٣) انظر نص القانون : همان منبع ، جلسه ٧٨ ، ٧ ابان ١٢٩٤ش ، ص ٤٤٦ – ٤٤٧ ؛ مجلس شورى ملي ، مجموعه مصوبات دوره سوم ، منبع قبلي ، ص ٤١– ٤٤.

(٨٤) انظر نص القانون : همان منبع ، جلسه ٧٩ ، ١٢ ابان ١٢٩٤ش ، ص ٤٥٢ – ٤٥٣ .

المصادر والمراجع

اولاً : محاضر مجلس الشورى الوطني (مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي دوره سوم) :

١- جلسه نخست ، ١٣ اذر ١٢٩٣ش .
٢- جلسه ٢ ، ١٣ اذر ١٢٩٣ش .
٣- جلسه ٣ ، ١٥دي ١٢٩٣ش .
٤- جلسه ٤ ، ١٩دي١٢٩٣ش.
٥- جلسه ٥ ، ٢٢دي ١٢٩٣ش .
٦- جلسه ٦ ، ٢٦ دي ١٢٩٣ش .
٧- جلسه ٧ ، ٢٩دي ١٢٩٣ش .
٨- جلسه ٨ ، ٣بهمن ١٢٩٣ش .
٩- جلسه ٩ ، ١٩بهمن ١٢٩٣ش .
١٠- جلسه ١٠ ، ٢٣بهمن ١٢٩٣ش .
١١- جلسه ١١ ، ٢٦بهمن ١٢٩٣ش .
١٢- جلسه ١٢ ، ٣٠ بهمن ١٢٩٣ش .
١٣- جلسه ١٣ ، ٥ اسفند ١٢٩٣ش .
١٤- جلسه ١٤ ، ١٠ اسفند ١٢٩٣ش .
١٥- جلسه ١٥ ، ١٤اسفند١٢٩٣ش.
١٦- جلسه ١٧ ، ٢٢ اسفند ١٢٩٣ش .
١٧- جلسه ١٨ ، ٢٥ اسفند ١٢٩٤ش .
١٨- جلسه ١٩ ، ٢٦ اسفند ١٢٩٤ش .
١٩- جلسه ٢٠ ، ٨ فروردين ١٢٩٤ش .
٢٠- جلسه ٢١ ، ١٤فروردين١٢٩٤ش
٢١- جلسه ٢٢ ، ١٨ فروردين ١٢٩٤ش .
٢٢- جلسه ٢٣ ، ٢٥فروردين١٢٩٤ش.
٢٣- جلسه ٢٤ ، ٣٠ فروردين ١٢٩٤ش .
٢٤- جلسه ٢٥ ، ١ ارديبهشت ١٢٩٤ش .
٢٥- جلسه ٢٦ ، ٣ ارديبهشت ١٢٩٤ش .
٢٦- جلسه ٢٧ ، ٤ ارديبهشت ١٢٩٤ش .
٢٧- جلسه ٢٩ ، ٨ ارديبهشت ١٢٩٤ش .

٢٨- جلسه ٣٠ ، ٦ اردیبهشت ١٢٩٤ش .
٢٩- جلسه ٣١ ، ١٠ اردیبهشت ١٢٩٤ش .
٣٠- جلسه ٣٢ ، ١١ اردیبهشت ١٢٩٤ش .
٣١- جلسه ٣٤ ، ١٧ اردیبهشت ١٢٩٤ش .
٣٢- جلسه ٣٥ ، ١٨ اردیبهشت ١٢٩٤ش .
٣٣- جلسه ٣٦ ، ٢٠ اردیبهشت ١٢٩٤ش .
٣٤- جلسه ٣٧ ، ٢٢ اردیبهشت ١٢٩٤ش .
٣٥- جلسه ٣٨ ، ٢٩ اردیبهشت ١٢٩٤ش.
٣٦- جلسه ٣٩ ، ٣١ اردیبهشت ١٢٩٤ش .
٣٧- جلسه ٤٠ ، ٣ خرداد ١٢٩٤ش .
٣٨- جلسه ٤٣ ، ١٠ خرداد ١٢٩٤ش .
٣٩- جلسه ٤٤ ، ١٢ خرداد ١٢٩٤ش .
٤٠- جلسه ٤٥ ، ١٤ خرداد ١٢٩٤ش .
٤١- جلسه ٤٧ ، ١٩ خرداد ١٢٩٤ش.
٤٢- جلسه ٤٩ ، ٢٤ خرداد ١٢٩٤ش .
٤٣- جلسه ٥٠ ، ٢٨ خرداد ١٢٩٤ش .
٤٤- جلسه ٥١ ، ٣١خرداد١٢٩٤ش.
٤٥- جلسه ٥٢ ، ٤ تیر ١٢٩٤ش .
٤٦- جلسه ٥٣ ، ٩ تیر ١٢٩٤ش .
٤٧- جلسه ٥٤ ، ٢٨ تیر ١٢٩٤ش .
٤٨- جلسه ٥٦ ، ٤ مرداد ١٢٩٤ش .
٤٩- جلسه ٥٨ ، ١٢ مرداد ١٢٩٤ش .
٥٠- جلسه ٥٩ ، ١٥مرداد١٢٩٤ش.
٥١- جلسه ٦٠ ، ١٨مرداد١٢٩٤ش.
٥٢- جلسه ٦٤ ، ٨ شهریور ١٢٩٤ش .
٥٣- جلسه ٦٧ ، ٣١ شهریور ١٢٩٤ش .
٥٤- جلسه ٦٨ ، ٤ مهر ١٢٩٤ش .
٥٥- جلسه ٧١ ، ١٥ مهر ١٢٩٤ش .
٥٦- جلسه ٧٢ ، ١٧ مهر ١٢٩٤ش .
٥٧- جلسه ٧٣ ، ١٩ مهر ١٢٩٤ش .
٥٨- جلسه ٧٥ ، ٢٩ مهر ١٢٩٤ش .
٥٩- جلسه ٧٦ ، ٣١ مهر ١٢٩٤ش .
٦٠- جلسه ٧٧ ، ٤ ابان ١٢٩٤ش .
٦١- جلسه ٧٨ ، ٧ ابان ١٢٩٤ش .
٦٢- جلسه ٧٩ ، ١٢ ابان ١٢٩٤ش .

ثانياً : قوانين مجلس الشورى الوطني الايراني :

١- مجلس شورى ملي ، مجموعه مصوبات دوره سوم قانونكذاري ، ادراه كل قوانين .

٢- مجلس شورى ملي ، نظامنامه انتخابات اصنافي ، مؤرخ ١٩ رجب ١٣٢٤ق .

٣- نظامنامه داخلي مجلس شورى ملي ، مؤرخ ٢٦ ذي الحجه ١٣٢٧ق .

ثالثاً : الوثائق الفارسية المنشورة :

١- مركز اسناد مجلس شورى ملي ايران (م.ا.م.ش.م.ا) ، نامة اهالشريار به مرحوم ايت الله مدرسدرموردشكايت از انتخابات شرياروتقاضابرسيدكر به اين شكايتازايشان وجواب مرحوم مدرسى به ان نامة، تاريخ سند ٢٨ رجب ١٣٣٢ق/ دوم سرطان ١٢٩٣ش، نمرة ٦١.

٢- م.أ.م.ش.م. أ.، "اسناد روحانيت"، نامة اهالي بارفروش به مرحوم ايت الله مدرسوشكايت از وجود تقلب ونادرستى در انجام انتخابات ان شهرستان، تاريخ سند ٨٠ ذي القعدة ١٣٣٢ق/ ٦ ميزان ١٢٩٣ش، نمرة ٦٢.

٣- م.أ.م.ش.م. أ.، "اسناد روحانيت"، نامة علماء همدان به مرحوم ايت مدرسى واعلام عدم صلاحيت حاج امير انتظام كاند يداى شهرستان همدان به دليل سوء سوابق وانجام تقلب دسيسة در جريان انتخابات،

تاريخ سند ٢٠ مرم ١٣٣٣ق/ ١٧ عقرب ١٢٩٣ش، نمرة ٦٣.

رابعاً : المصادر الفارسية :

١- احسان يارشاطر، انقلاب مشروطيت، ترجمة، بيان مشين، (تهران: مؤسسة امير كبير، ١٣٨٣ش).

٢- احمد احرار، توفان در ايران. (تهران: بنجا، ١٣٥٢ش)، جلد اول .

٣- احمد بن على سبهر، ايران در جنكَ بزرك ١٩١٤-١٩١٨، (تهران:من بخانه في غلا ملى، ١٣٣٩ش) .

٤- احمد كسروى. تاريخ هجره ساله اذربيجان، جاب جهارم، (تهران: مؤسسة امير كبير، ١٣١٦ش).

٥- برويز اسدى زادة واخرون، دائرة المعارف يا فرهنك دانش وهز، (تهران: جابخانه سرعت، ١٣٤٥ش) .

٦- جلال الدين مدني، تاريخ تحولات سياسى وروابط خارجى ايران، (قم: انتشارات اسلامى، ١٣٦٦ش)، جلد دوم.

٧- حبيب الله شاملوئى، تاريخ ايران ازماد تا بهلوى، (تهران: انتشارات بنكَاه مطبوعاتنصفيعليشاه، بى تا).

٨- دفتر مطالعات بنيادين حكومتي ، اشناييبا تاريخ مجالس قانونكذاري در ايران ، دوره اول تا دور شانزدهم (١٢٥٨ – ١٣٢٨ش) ، (تهران : مركز بزوهشهاي مجلس شورى اسلامي ، بي تا) .

٩- دفتر مطالعات سياسي وبين الملك، گزيدة اسناد سياسي وعثماني دورة قاجارية (١٣٢٤- ١٣٤٣ق)، (تهارن: بي جا، ١٣٧٢ش)، مجلد ششم .

١٠- عبد الحسين حائرى، اسناد روحانيت ومجلس، (طهران: جابخانهسبهر، ١٣٧٤)، جلد يك .

١١- عبد الحسين سعيديان، دائرة المعارف يا مجموعة اطلاعات عموم،(تهران : د –مط ، بي تا) .

١٢- على مير انصاري، اسنادى از مشاهير ادب معاصر ايران، (تهران: سازمان اسناد ملى ايران، ١٣٧٧)، جلد دوم .

١٣- كاظم اتحاد، وقايع مهم تاريخ، (تهران: جابخانه ايران، ١٣٢٦ش) .

١٤- محمود فرهاد معتمد، تاريخ روابط سياسي ايران وعثماني، (تهران: كتابخانه بن سينا، بي تا)، جلد سوم

١٥- منصوره اتحاديه (نظام مافي) ، احزاب سياسي در مجلس سوم (١٣٣٣ – ١٣٣٤ش) ، (تهران : جابخانه نقش جهان ، ١٣٧١ش) .

١٦- منصوره اتحاديه (نظام مافي) ، مرامنامهونظامنامههاي احزاب سياسي ايران در دوره مجلس دوم شورى ملي ، (تهران : نشر تاريخ ايران ، ١٣٦١ش) .

١٧- مهدي بامداد، تاريخ رجالات ايران، (تهران: جابخانه بانك بازرگاني ايران، ١٣٤٧ش)، جلد ١٠

خامساً : المصادر العربية والمعربة :

١- ايروند ابراهيميان ، ايران بين ثورتين ، (مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٨٢م) ، المجلد الاول ، العدد ٢٢

٢- حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي ، (بيروت: د– مط، ١٩٧٠م)، ج٥

٣- صبري فارس الهيتي، الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، سلسلة دراسات العدد ١٦٢، ١٩٧٨) .

٤- فوزي خلف شويل، ايران في سنوات الحرب العالمية الاولى، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣م).

٥- كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، (بغداد: مطبعة، ١٩٨٥م) .

٦- مأمون كيوان ، اليهود في ايران ، (بيروت : مؤسسة بيسان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م) .
٧- هويدا عزت، العلاقات الايرانية الالمانية وتاثيرها على الادب الفارسي في القرن العشرين، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ١٩٩٨م) .

سادساً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- خضير مظلوم فرحان البديري، سياسة بريطانيا تجاه ايران ١٨٩٦-١٩١٩م، اطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية الاداب، ١٩٩١م) .
٢- رحمن تبريع زكي الحموزي ، حسن مدرس ودوره السياسي في ايران حتى عام ١٩٣٧م ، رسالة ماجستير ، (جامعة ذي قار : كلية الاداب ، ٢٠١٦م) .
٣- سميرة عبد الرزاق عبد الله العاني، العلاقات الايرانية- الالمانية منذ اواخر القرن التاسع عشر- ١٩٣٣م، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد: كلية الاداب، ١٩٩١م).
٤- عبد الاله بدر علي الاسدي، العلاقات البريطانية- الايرانية ١٩١٨-١٩٣٣م، اطروحة دكتوراه، غير منشورة (جامعة بغداد: كلية الاداب، ١٩٩٤م) .
٥- عدنان خيري مزيعل الزهيري ، الجيش الايراني في العهد القاجاري ١٧٩٦ – ١٩٢٥م ، رسالة ماجستير ، (جامعة البصرة : كلية الاداب ، ٢٠١٢م) .
٦- فؤاد حمه خورشيد مصطفى ، افغانستان في سوقية الاستراتيجية السوفيتية، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد، كلية الاداب، ١٩٨٩م) .
٧- نصيف جاسم عباس الاحبابى، العلاقات بين ايران والمانيا النازيه ١٩٣٣-١٩٤٥، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة بغداد: كلية الاداب، ١٩٨٩) .

سابعاً : المقالات والدراسات الفارسية :

١- محمد حسن نيا ، قرارداد ١٩٠٧ ،"فصلنامه مطالعات تاريخي" (مجله) ، تهران ، سال نهم ، شماره سي وهفتم ، تبستان ١٣٩١ش .
٢- نصر الله صالحي ، زمينه هاي شكل كيري حزب دموكرات در مجلس دوم ، "نامه تاريخ بزوهان" (مجله) ، تهران ، سال دوم ، شماره ٧ ، بابيز ١٣٨٥ش .

ثامناً : المقالات والدراسات العربية :

١- احمد باسل البياتي، اهمية موقع ايران الجغرافي لامن الاتحاد السوفياتي واثر ذلك في العلاقات ما بين البلدين ١٩١٨- ١٩٤٦، "دراسات الخليج والجزيرة العربية" (مجلة)، الكويت. ١٩٨٤، العدد ٣٩، السنة العاشرة

تاسعاً : الموسوعات العربية :

١- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط٣، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ج٣ .

But what is recorded in favor of this session was the presence of a determination by the members of the Council to address some urgent issues and issues, including addressing the dire economic reality and formulating laws and political projects which were directed by the executive authority, and there were decisions and laws formulated during this session that served social sectors such as education, health and public services
As we mentioned earlier, the issue of the conflict between the members of the council and the Iranian governments and the tendencies of each of them to one of the conflict parties had broken the council's power and ended its legal capacity until after the end of the First World War.

Conclusion

The World War I had been declared. Iran was going through a very difficult situation at that time. The accumulations of the previous political system and the effects of decisions and laws that were legislated during the previous legislative sessions were a heavy burden on the whole country. It was right to say, Iran declared the official neutrality of the war but it remained neutral on paper only. All parties did not abide by the conflict and even the poles of politics in Iran.

In the light of these complicated circumstances, the National Council was launching a package of projects and reforms' attempts which were described as desperate due to the circumstances of the war. However, from our point of view, it represented a source of strength for the dilapidated political system. In such circumstances it was difficult to hold parliamentary elections, although the political situations were very abandoned and deteriorating already. But the council undertook initiative. In such situation it was hard to made elections but actually the elections had been done thought there were many problems during, and there were some notes and faults within, but it had been done and the council was opened. The council tried to present Many different projects to improve the real life of Iranian individuals and to save them from the bad situation that they suffered from.

The political situation in the country was extremely poor and deteriorated. The Council took the initiative and its members were to some extent confronting the executive authority, discussing its programs and legislations, and commenting on its movements according to what they saw as a parliamentary bloc, and this was one of the problems that faced the third legislative session, which is its penetration by foreign powers, and therefore the difference of views between the members of the legislative and executive powers regarding the support and rejection of both parties to the international conflict was one of the reasons for the collapse of the work of this institution and the failure to complete its legal period.